محددات الفساد في البلدان الإسلامية: دراسة تطبيقية لعينة مختارة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

م. د. نزار صديق الياس القهواجي

مدرس مبادئ علم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية/كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

موبايل (جمهورية العراق-آسيا سيل): 07739438338

العنوان البريدي: alqahwachi44@yahoo.com

The Determinants of Corruption in Islamic Countries: Un Empirical Study for Selected Sample for the Period (2000-2010)

ABSTRACT :

This paper investigates the determinants of corruption in 53out of 63 Islamic Developing Countries, the data of control of corruption index is taken from the World Bank Kaufmann, et al, Version 2011.More recent data set from 2000 to 2010 concerning the determinants of corruption has been used and employed in the (Balanced Panel Data Regression Model). The empirical results indicate that the: (Rule of Law, Real GDP per capita, Consumer Price Index, Gross Government Expenditure and Democracy Index)، these determinants had a real and significance in corruption. Therefore, these determinants are considered as the major variables affecting the control of corruption in the Islamic countries. It has become clear that the authoritarian regimes governing%65 in 52 Islamic countries had the major role in spreading corruption in a certain level but it was (curbed corruption)ready for exploding as soon as these authoritarian regimes vanish, which may turn into democratic flawed or hybrid regimes.

Keywords: Control of Corruption, Islamic Countries, Determinants, Panel Data Regression Model, Authoritarian Regimes.

المستخلص:

تتقصى هذه الدراسة محددات الفساد في ٥٣ بلدا من٦٣ بلدا إسلاميا، واعتمدنا فيها على بيانات البنك الدولي الخاصة بمتغير السيطرة على الفساد الذي تم بناؤه من قبل كوفمان- (Kaufmann)، وآخرون في الإصدار المنشور عام ٢٠١١، فيما تم استخدام البيانات الأكثر حداثة للمدة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠ عن العوامل المؤثرة في الفساد، لقد تم توظيف البيانات في (أنموذج انحدار البيانات التجميعية المتوازن). وكانت نتائج التطبيق تشير إلى أن (حكم القانون، متوسط دخل الفرد الحقيقي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إجمالي الإنفاق الحكومي (المركزية الحكومية) كما أشار إليها الخبير والكاتب Lambsdorff في الفساد، الرقم القياسي للديمقراطية). هذه المحددات كانت ذات معنوية عالية التأثير في الفساد، ولهذا تم اعتبارها من اهم العوامل المؤثرة والمحددة في السيطرة على الفساد للبلدان الإسلامية، كما تبين بان الأنظمة التسلطية تحكم ٦٥% من مجموع ٥٢ بلدا إسلاميا، والتي لها الأثر الكبير في تفشي الفساد عند مستوى معين، ولكنه في الوقت نفسه مكبوتا قابلاً للانفجار حال زوال هذه الأنظمة التسلطية، التي قد تصبح فيما بعد أنظمة ديمقراطية متصدعة (هشة) او هجينة .

الكلمات المفتاحية: السيطرة على الفساد، البلدان الاسلامية، المحددات، انموذج انحدار البيانات التجميعية، الانظمة التسلطية

المقدمة:

ان الفساد موجود منذ أمد بعيد، وسوف يستمر بالوجود في الوقت الحاضر والمستقبل، وقد يتعاظم ويتطور مالم يتم محاربته بأساليب متنوعة ومتطورة وفعالة من قبل الحكومات. لقد بدأ الاقتصاديون بالتقصي والبحث في مجال محددات الفساد والعوامل المؤثرة فيه منذ العقد الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، معتمدين بذلك على ما هو متوفر من بيانات عن هذه الظاهرة لبلدان العالم مثل دراسة عبد ولي و هودان- (Abidweli and Hodan, 2003). مما لاشك فيه بان الفساد من وجهة نظر الاقتصاد التشريعي يعد نمطا من أنماط السلوك المنحرف، ومن المؤسف بأنه أصبح ظاهرة آخذة بالانتشار في جميع بلدان العالم لأسباب وظروف اجتماعية، وسياسية، وإدارية، واقتصادية، ولظروف غير طبيعية كالحروب والاحتلال. ولغرض الدراسة والتحليل فقد تم تجميع سلاسل زمنية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠)عن بيانات متنوعة شملت ظاهرة الفساد موضوع الدراسة وعددا من المتغيرات التفسيرية الأخرى لـ(٥٣) بلدا إسلاميا منتميا لمنظمة التعاون الإسلامي، والبالغ عددها (٦٣) بلدا إسلاميا حتى عام ٢٠١٢، فضلا عن ذلك ولغرض البحث القياسي فقد تم الاستعانة ببيانات الرقم القياسي للسيطرة على الفساد الصادر عن البنك الدولي كمعبر عن هذه الظاهرة.

أهمية البحث: تنبع من خلال التقصي في مجال محددات الفساد في البلدان (الإسلامية) حصرا، اذ تبين بحسب اطلاع الباحث بان هناك شحة في دراسة محددات الفساد في البلدان الإسلامية، كما تم استخدام أنموذج البيانات التجميعية (المتوازن) لأول مرة فالأنموذج اعتمد على سلاسل زمنية متكاملة أكثر حداثة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، فضلا عن ذلك فان معظم الدراسات والبحوث استخدمت مؤشر الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، في حين تم استخدام مؤشر الفساد الصادر عن البنك الدولي بعد إجراء بعض التحويرات عليه . إن هذا البحث يتصدى لفكرة مضللة تكررت في بعض الدراسات الحديثة يمكن تلخيصها بالاتي: "ان انتشار الفساد في البلدان الإسلامية سببه يعود لثقافة الدين الإسلامي الحنيف "، كما شككت دراسات اخرى بذلك دون وجود دليل او توضيح مقنع، في حين ان هذا البحث ابرز متغيرات جديدة عملت على انتشار الفساد في البلدان الإسلامية، ولم تؤخذ بنظر الاعتبار في الدراسات السابقة.

مشكلة البحث: تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية

١. لماذا أصبحت ثقافة الفساد متفشية في المجتمعات الإسلامية؟
٢. هل أن تعاليم الدين الإسلامي سببا لهذا الانتشار؟
٣. ماهي أهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في الفساد في البلدان الإسلامية؟
٤. هل ان للحكومات التسلطية تأثير في إشاعة الفساد في البلدان الإسلامية؟

هدف البحث: يسعى البحث الى تحديد أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الفساد في الدول الإسلامية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠).

فرضية البحث: يعتمد البحث على فرضية مفادها بان "هناك عوامل معينة عملت على تفشي ظاهرة الفساد في البلدان الإسلامية، وشعوبها المسلمة، أدت الى طغيان ثقافة الفساد على حساب الثقافة الإسلامية الصحيحة".

منهج البحث: لقد تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الكمي المعتمد على الأساليب والأدوات الإحصائية والرياضية في إجراء عملية القياس والاختبار والتحليل، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لتدعيم الجانب النظري تمثلت بخبرات سابقة معتمدين بذلك على دراسات و تقارير

(عالمية، و إقليمية، و محلية) منشورة في المجلات الأكاديمية المتخصصة ومنشورة في المراكز البحثية ذات الصلة.

هيكلية الدراسة: تكون البحث من خمسة مباحث أساسية، تناول الاول تطور دراسة الفساد في البحوث التطبيقية، تتبعنا فيه الخبرات المحلية والإقليمية والعالمية في مجال دراسة محددات الفساد، والثاني تطرقنا فيه لمفهوم الفساد في الاقتصاد الشرعي الوضعي واهم مقاييسه بشكل مركز وبسيط، واشتمل الثالث على الأسلوب المتبع في البحث وضحنا فيه الأدوات الرياضية والإحصائية التي سيتم استخدامها في الدراسة، كما تم توصيف الأنموذج القياسي الذي سيتم استخدامه. وفي المبحث الرابع حاولنا إعطاء توصيف للمتغيرات المستخدمة، ومصادر البيانات مستعينين بالرسوم والأشكال البيانية التي تم عملها من قبل الباحث. أما المبحث الخامس فقد جاء مكملا ومحللا للمباحث السابقة فيه تم تثبيت خلاصة العمل التطبيقي، وخرج الباحث بمجموعة من الاستنتاجات والمضامين السياسية، وبعض المقترحات والتوصيات تم تثبيتها في نهاية البحث.

المبحث الأول: اهمية دراسة الفساد وابرز الدراسات والخبرات السابقة

يعرف الفساد بشكل عام على انه "سوء استخدام المنصب الرسمي العام من اجل الحصول على منافع شخصية" (Sakar & Hasan, 2001:111) ، وهذا التعريف يعود للاقتصادي جوزيف سنجورا- Josepf J. Sentura عام ١٩٣١، وهو التعريف المعتمد من قبل البنك الدولي (Ulrich & Heinrich,2008:1). ولان الفساد هو نشاط حقيقي يعمل دائما في الخفاء او بشكل مستتر، يكاد يتفق جميع الباحثين و السياسيين و الخبراء المنظمات الدولية و المؤسسات (عالمية او حكومية او إقليمية او محلية) بالقدرة على تمييز الفساد وإدراكه كسلوك، إلا أن الصعوبة الاكبر تكمن في مراقبته والكشف عنه، ولهذا السبب يتم الاقتصار على بعض مظاهره وآثاره السلبية(مفيد،٢٠١٠: ٢٤٦). ان الاقتصاديين حاولوا ان يضعوا مفهوما اقتصاديا للفساد يتعلق جوهره بمصطلح (rent-seeking) مثل الاقتصادية المتخصصة في الفساد آكرمان - Ackerman, 1994 وهو يعني "تأجير ممتلكات الدولة من قبل الموظف الحكومي لأجل مصالح ذاتية" (Begovic, 2005: 1)، وهناك اقتصاديون اخرون أطلقوا مفهوم "اقتصاد الظل" على انه مصطلح قريب من الفساد مثل الاقتصادي فريدريش شنايدر- Friedrich Schneider, 2006، والاقتصادي اينستي - Enste, 2000، ان هذا المفهوم يعرف على انه " ذلك الجزء الغير الشرعي من الناتج المحلي الإجمالي" والذي يدخل فيه انواع من النشاطات غير المشروعة مثل؛ المتاجرة بالسلع والخدمات المهربة، السلع والخدمات المسروقة، بيع المخدرات ومبادلتها بأخرى، الدعارة غير المرخصة وغير المشروعة، الاحتيال الضريبي والتهرب منه، المحسوبية والمنسوبية. لقد قدر الاقتصادي فريدريش شنايدر - Friedrich Schneider,2006 اقتصاد الظل على انه يشكل نسبة مقدارها ٣٨,٧% من الناتج المحلي الإجمالي لـ (٩٦) بلدا ناميا في العالم (Schneider, 2006: 4-6). وتعزو الاقتصادية آكرمان - Ackerman الى أن نشاط الفساد يدخل في مضمونه ثلاث أطراف متفاعلة، تشجع على تأجير الاقتصاد وهي: القطاع الحكومي العام بموظفيه، والقطاع الخاص، والمسؤولون السياسيون، وبحسب تفاعل هذه الأطراف الثلاث فان حجم الفساد سيتحدد ما بين فساد ضئيل، أو فساد عظيم (Ackerman,1994: 42-43). ان الفساد متواجد منذ امد بعيد، وسوف يستمر بالتواجد في الوقت الحاضر والمستقبل، وقد يتعاظم ويتطور، مالم يتم محاربته بأساليب متنوعة ومتطورة وفعالة من قبل الحكومات(Mauro, 1997: 1).

لقد تحول الفساد من مشكلة محلية وقومية منحصرة علي نطاق ضيق في بعض مناطق العالم، الى ظاهرة عالمية ذات قوة متعاظمة في التأثير في مختلف بلدان العالم، فليس هناك بلد

او اقليم يمتلك الحصانة ضده(Glynn, 1997: 7). كما أصبح الفساد أشبه بمرض السرطان الذي يتغذى على النسيج الاجتماعي، ويدمر الوظائف الحيوية له، من خلال الإضرار بـ(الثقافة، والسياسة، والهيكل الاقتصادي) (Aumandsen,1999:1). ان الفساد سيء، ليس فقط لان الأموال تنتقل من يد الى اخرى بصفة غير شرعية، وليس فقط لان الفاسدين يتشاركون ويحتكرون فيما بينهم المنافع والأموال، ولكن بسبب الاستهانة الكبيرة بحياة الإنسان والمواطن، والتحول الكامل من تمثيل وخدمة العامة والتعبير عن حقوقهم ومصالحهم، الى تمثيل الذات من خلال الأنانية وحب النفس واستغلال المنصب الرسمي لتحقيق المصلحة الخاصة بالتكسب غير المشروع (Lambsdorff, 2002: 97). إن دراسة الفساد وعواقبَه ذات تاريخ طويل في علم الاقتصاد، إذ ترجع على الأقل إلى الأدبيات التي تم تقديمها في موضوع البحث عن الاجر او التكسب لكل من – آكرمان، توليزون و تولوك، كروجير، بوزنر، باجواتي- : Buchnan, Krueger, 1974; Posner,1975; Ackerman, 1978, Tullock, 1967 Tollison and Tullock, 1980, Bhagwati , 1982 وآخرون. بيد أن الأعمال التطبيقية التي تمت بعدها في هذا المجال كانت محدودة حتى تسعينيات القرن العشرين، بسبب ندرة البيانات الخاصة بهذه الظاهرة، ولصعوبة قياس كفاءة عمل المؤسسات الحكومية، فالفساد بحكم سلوكه وطبيعته صعب القياس وعمله يكون في الخفاء(Cowenm, 1995: 131).

وبسبب قلة البيانات والدراسات التطبيقية عن هذه الظاهرة وخاصة في فترة الستينيات من القرن العشرين، كانت الأفكار الأكاديمية آنذاك واقعة في جدل مابين رأيين متعاكسين في علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي، الرأي الاول كان مؤيدا للفساد اذ تم اعتباره عاملا ايجابيا مؤثرا في تسهيل سير الأعمال لتخطي البيروقراطية، ومن ثم التسريع من حركة راس المال فزيادة النمو الاقتصادي، مثال ذلك دراسة هنتنجتون، ودراسة ليف- (Huntington, 1968; Leff, 1964)، أما الرأي الثاني فقد تبنى فكرة مفادها بان الفساد مؤذ ومقوض للنمو الاقتصادي، لأنه يعمل على عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يسهم الفساد بإضعاف كفاءة السياسات الاجتماعية، ويضعف من توطن واستقرار الأسواق والموارد، ومن مؤيدي هذه الفكرة كل من ميردل، آكرمان، ثيوبلت- : (Myrdal, 1968 ; Ackerman, 1978; Theobald, 1990). ولقد "تأكد المشهد الثاني" في تسعينيات القرن العشرين من خلال البحوث التطبيقية التي اجتمعت بالرأي على ان الفساد مؤذٍ للنمو الاقتصادي، كما في دراسة ماورة- Mauro, 1995. لقد ظهرت اعداداً كبيرة من الدراسات التطبيقية والنظرية المتنوعة بدأت منذ التسعينيات من القرن العشرين نذكر على سبيل المثال لا الحصر دراسة علام، ليوكين، نعيم - (Alam, 1989; Leiken, 1997; Naim, 1995) اثبتت بان الفساد ظاهرة عالمية ينتشر بالعالم ويؤثر سلبيا بالنمو الاقتصادي فيضعفه (Moran, 1998: 161) .

يذكر المنظر والخبير الاقتصادي في الفساد (لامبسدورف - Lambsdorf) وهو (أحد أهم المساهمين في بناء الرقم القياسي لأدراك الفساد وهو الرقم القياسي الأكثر استخداما وشهرة من قبل الباحثين) بان هناك تنوع كبير في الدراسات التي بُحِثتْ في هذا المجال، وهي تقع بشكل عام بين (المحددات) للفساد، و(النتائج) التي يتمخض عنها وجود الفساد، فمعظم هذه الدراسات اعتمدت عند التطبيق و التحليل على بيانات المقطع العرضي، او بيانات تجميعية مبنية على بيانات المقطع العرضي لتشمل بلدانا معينة بذاتها، أو البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء(Lambsdorff, 1999:1)، كما أكد لامبسدورف على ان هناك متغيرات معينة تعمل في كلا الجانبين، اي تؤثر وتتأثر بالفساد، ما يعني وجود تداخلٍ منطقيٍ للعلاقة والسببية في الأثر والتأثير لهذه المتغيرات، منها على سبيل المثال: "متوسط دخل الفرد، التفاوت في توزيع الدخل او الفقر، التضخم، الجريمة، التجارة والانفتاح الاقتصادي، غياب التنافسية، الإنفاق الحكومي، التدفق الدولي من السلع ورأس المال، المساعدات الخارجية، الضعف السياسي" .(Abdiweli&Hodan, 2003: 450)

للوقوف على اهم ما توصلت اليه الدراسات من نتائج في تحديد اهم المتغيرات المؤثرة في الفساد، فقد تم تعيين اكثرها اهمية وقربا من البحث لذا فإننا نرى بانه من المناسب ذكر نبذه مختصرة عن كل منها لاستفادتنا من هذه الدراسات و على النحو الاتي:

١. تناولت دراسة عبد ولي و هودان- Abdiweli&Hodan, 2003 محددات الفساد بين بلدان العالم: دراسة مقارنة. وقد غطت هذه الدراسة فترة التسعينيات من القرن العشرين، واستخدمت الرقم القياسي للفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، وهي تعد احدى الدراسات المهمة التي بحثت في مجال محددات الفساد، واعتمدت على بيانات المقطع العرضي لـ(١١٨) مشاهدة او بلد. واكدت على داخلية الفساد في التأثير بالنمو الاقتصادي. حاولت الدراسة ان تشرح سبب تباين الفساد بين بلدان العالم (المتقدم و النامي) معتمدة بذلك على مجموعة من المتغيرات التفسيرية أهمها: (مستوى الناتج المحلي الإجمالي، مستوى التعليم، كفاءة القضاء، حجم الإنفاق الحكومي، الحرية الاقتصادية والسياسية، المساعدات الأجنبية، نوعية النظام السياسي الحاكم)، توصل الباحثان الى ان البلدان ذات البيروقراطية العالية وذات النظام القضائي غير الكفوء وذات النظام التعليمي المتدني، تعاني من تأثير واسع للفساد، ولكي نستطيع ان نخفض من تأثيره، ونزيد من النمو الاقتصادي فانه لابد من تحسين (النظام القانوني والتشريعي، و الاستثمار في المجال التعليمي، مع تقليص حجم تدخل الدولة في الاقتصاد بإتباع اللامركزية الحكومية، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية) (Abdiweli&Hodan, 2003: 449-466). ومن الملاحظ بان هذه الدراسة جمعت البلدان المتقدمة والنامية في عينة واحدة ثم عممت النتائج على صعيد العالم كله، "لقد تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال: أخذ متغيران تفسيريان وهما حجم الانفاق الحكومي، و نوعية النظام الحاكم".

٢. دراسة موكان- Mocan, 2004 والتي جاءت بعنوان : ماهي محددات الفساد؟ اثباتات دولية باستخدام بيانات اقتصادية وسياسية واجتماعية خاصة ببلدان عينة البحث. ناقشت الدراسة محددات الفساد بشكل منفرد لكل بلد من البلدان الـ (٤٩) عينة البحث، كما ناقشت اتجاه السببية والعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي (داخلية الفساد)، واعتمدت الدراسة على استمارات استبانيه لجمع متغيرات تفسيرية ذات خصوصية تحمل صفات كل بلد من البلدان الـ (٤٩) ، كما تراوح عدد المشاهدات التي تم تجميعها ضمن مدى يقع بين (٥٨٥ - ١٠٩١٧) مشاهدة بين البرتغال وانكلترا على التوالي، الأمر الذي يتيح للباحث الانسيابية باختبار عدد كبير من المتغيرات التفسيرية على نطاق الاقتصاد الكلي و الجزئي، لقد تم اعتماد الرقم القياسي لإدراك الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية ومقارنته مع الرقم القياسي الجديد للفساد الذي تم بناؤه من قبل الباحث اعتمادا على استمارات استبانيه، وهو يعد معبرا حقيقيا عن خصوصية كل بلد موجود في عينة البحث، كما تم الاعتماد على بيانات المقطع العرضي لفترة التسعينيات، باستخدام متغيرات أخرى على صعيد الاقتصاد الكلي والجزئي، بحسب ماهو متوفر منها للفترة (١٩٧٥-١٩٩٥). وأهم المتغيرات التفسيرية المستخدمة هي (الجنوسة من حيث مشاركة الرجل او المرأة في البرلمان، الثروة، التعليم، الحالة الاجتماعية للموظف، حجم المدينة، المصدر التاريخي القانوني للبلد، استمرارية العمل بالنظام الديمقراطي، الحروب التي مرت به بلدان عينة البحث، قوة القانون من خلال خطورة الحيازة والملكية او مصادرتها، السكان، توقعات الحياة..... ومتغيرات اخرى)، وتوصل الباحث لاستنتاج مهم مفاده: ان اي تحسن في نوعية المؤسسات العامة الحكومية، سيؤدي الى تخفيض حدة الفساد، واذا كانت نوعية المؤسسات عالية الجودة فان التأثير المباشر للفساد في النمو الاقتصادي سينعدم أو تقل حدته كثيرا (Mocan,2004:1-49). ومن الملاحظ بان هذه الدراسة تعتبر مميزة جدا، لأنها قاست ثم اختبرت تأثير العديد من المتغيرات التفسيرية داخل كل بلد، وكل اقليم، واعتمدت على متغيرات كلية وجزئية كمحددات للفساد، فضلا عن انها وفرت عددا كبيرا من

المشاهدات التي تعد من أهم ركائز البحث. لقد تم توظيف متغيرين تفسيريين اثنين في دراستنا وهما "قوة او حكم القانون، والثاني الرقم القياسي للديمقراطية".

٣. دراسة حافظ و نافيد - Hafeez&Naveed, 2006 بعنوان: محددات الفساد وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي (دراسة تجميعية). ناقشت أيضا محددات الفساد للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٥)، وتألفت الدراسة من مرحلتين، الأولى :تفرّعت عن قسمين ركز القسم الاول على تقدير الفساد باستخدام الانحدار المتعدد لمجموعة من المتغيرات التفسيرية المؤثرة في الفساد لـ (١٠٤) بلداً (ناميا ومتقدما)استخدم فيها الأنموذج التجميعي غير المتوازن، أما القسم الثاني فقد تناول عند الاختبار والتحليلي (٣٨) بلدا وظف فيه الأنموذج التجميعي المتوازن، وفي المرحلة الثانية: فقد تم تطبيق دالة تأثير الفساد في النمو الاقتصادي. لقد تم استخدام بيانات الرقم القياسي للفساد الصادرة عن مؤسسة الشفافية الدولية، قسمت كمقاطع عرضية للفترات؛ (١٩٩٥-١٩٩٧)، (١٩٩٨-٢٠٠٠)،(٢٠٠١-٢٠٠٣)، (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ولان الأنموذج القياسي التجميعي المستخدم غير متوازن زمنيا - Unbalanced Panel Data، فان عدد المشاهدات كانت اقل من ١٠٤×٤=(٤١٦)، ومن خلال التطبيق القياسي اتضح بان اهم المحددات المؤثرة في الفساد هي: (مستوى متوسط دخل الفرد الحقيقي، معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي، الإنفاق العام على التعليم، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدلات البطالة، النمو السكاني، نوع الديانة)، وعلى الرغم من ان بعض المتغيرات التفسيرية كانت غير معنوية مثل (الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح الاقتصادي، النمو السكاني) إلا ان العلاقة (الإشارة) كانت صحيحة في تأثيرها بالفساد (Hafeez&Naveed, 2007:27-59). ومن الملاحظ فان اهم النتائج التي توصل لها الباحثان تتلخص بان "البلدان الاسلامية تعد اكثر فسادا من غيرها من البلدان غير المسلمة"، وعزا سبب ذلك الى انه قد تعاني البلدان الإسلامية من الفقر، وعلى الرغم من ذلك فقد استدرك الباحثان بالقول بإن هذه النتيجة غير موثوق بها بسبب عدم معنوية هذا المتغير إحصائيا (Hafeez&Naveed, 2006, p 43). كما ان الدراسة اعتبرت متوسط دخل الفرد من أهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في الفساد بسبب معنويته العالية لأنه اذا ازداد لوغاريتم متوسط دخل الفرد بنسبة (٣%) فان الفساد سيقل بمقدار نقطة واحدة من عشر نقاط كلية. لقد تم توظيف متغير تفسيري واحد في دراستنا وهو "مستوى متوسط دخل الفرد الحقيقي والذي أطلقنا عليه تسمية لوغاريتم متوسط دخل الفرد او مستوى الرفاهية".

٤. أما دراسة غلام و انور - Ghulam and Anwar, 2007 فقد تمحورت في مجال (محددات الفساد في البلدان النامية) حصرا، لقد تميز الباحثان لإدراكهما بان الفساد يعد مشكلة أساسية وحقيقية، وعائقا كبيرا أمام تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، إن انتشار الفساد وارتفاع مستواه في البلدان النامية يقوض من عمل الحكومة الجيدة، ويعمل على تشويه السياسات العامة، ومن ثم يؤدي إلى فقدان توزيع واستقرار الموارد، ويضر كثيرا بالقطاع الخاص، ويحجّم عمله ودوره الفعال في الاستثمار والنمو والتنمية الاقتصادية. في حين ان الفساد في البلدان المتقدمة يعد مسيطرا عليه، لان مستواه منخفض بالمقارنة مع البلدان النامية. لقد اعتمدت هذه الدراسة على مؤشر إدراك الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، واعتمدت عند تمثيل المتغيرات بسنوات متباينة بحسب ماهو متوفر من بيانات عالميا وقعت ضمن المدة (١٩٩٥-٢٠٠٥)، اعتمدت الدراسة على بيانات المقطع العرضي، وتم تقسيم المنهج التحليلي الى ثلاثة أقسام: تناول القسم الأول؛ المحددات الاقتصادية المؤثرة في الفساد وفي القسم الثاني؛ تم تناول المحددات غير الاقتصادية المؤثرة في الفساد وهي (محددات اجتماعية سياسية، ومحددات دينية، والرقم القياسي للديمقراطية، وحرية الصحافة، ونسبة المكون الديني من السكان). وفي القسم الثالث؛ تم تطبيق الانحدار المتعدد ليضم كلا النوعين من المحددات (الاقتصادية وغير الاقتصادية)، وقد تم تطبيق الدراسة على (٤١)

بلدا ناميا، كما قام الباحثان بإعادة بناء الرقم القياسي للفساد لتسهيل وتوصيف وتحليل النتائج من خلال عكسه فبدلا من كون القيمة (صفر) تعني فسادا كبيرا او عظيما والرقم (عشرة) يعني بان الفساد ضئيلاً، أصبح الصفر يعني (فسادا ضئيلا) والعشرة (فسادا عظيما) (Ghlam&Anwar, 2007:751-764). وقد خرج الباحثان بمجموعة من الاستنتاجات من أهمها ان المتغيرات الاقتصادية تعد أكثر أهمية وتأثيراً في الفساد مقارنة بالمتغيرات غير الاقتصادية، ولهذا أوصي الباحثان بان تركز الحكومات عند المباشرة الفعلية في مكافحة الفساد اعتمادها على المتغيرات الاقتصادية، كما وجد الباحثان ان تأثير مستوى التعليم ممثلا بمعدل الذين يجيدون القراء والكتابة معنويا أو حقيقيا، ذو علاقة ايجابية مع الرقم القياسي الجديد للفساد في البلدان النامية وهو عكس ما كان متوقعا لدى الباحثين،" اي كلما ازداد مستوى التعليم في البلدان النامية بحوالي ١,٢% ازداد الفساد بحوالي نقطة واحدة من عشر نقاط مبينا بان القطاع العام مهيمن فيه الفساد وهي الصفة الغالبة عند العاملين لهذا القطاع في البلدان النامية عينة البحث (Ghulam and Anwar, 2007: 759). ولقد كان المتغير الثقافي الديني للمنطقة الاسلامية بحق احد اهم النتائج المفاجئة بالدراسة " اذ اتضح بان دور الدين ضعيف وغير معنوي التأثير في السيطرة على الفساد، واقترح الباحثان أن تكون المسؤولية واقعة على القادة (السياسيين والدينيين) في توعية الجمهور بالفساد ومكافحته" (Ghlam&Anwar, 2007:762).

لقد تم توظيف هذه الدراسة في البحث من خلال استخدام نفس "المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، ومستوى متوسط دخل الفرد، والإنفاق الحكومي"، كما تم اعتبار دراسة انور وغلام من أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في البحث، لأنها حثتنا على التقصي والبحث اكثر في تأثير الدين الاسلامي بالفساد .

المبحث الثاني: مفهوم الفساد في الاقتصاد الشرعي و الوضعي واهم المقاييس المستخدمة له

ان نظرة الدين الإسلامي للفساد تعد اكبر واشمل من نظرة الاقتصاد الوضعي للفساد ولهذا كان لابد من بيان الفرق بين الاثنين على النحو الآتي:

١. مفهوم الفساد في الشريعة الإسلامية

جاء في تفسير الماوردي ان الفساد بمعناه الواسع "هو فعل مانهى الله عنه، وتضييع ما أمر بحفظه، او العدول عن الاستقامة إلى ضدها"، وهو منهي في الشريعة الإسلامية بقوله تعالى؛ **(وإذا تَولّى سَعى فِي الأرض ليُفسِدَ فيها ويُهلكَ الحَرْثَ والنَّسْلَ واللهُ لا يُحبُّ الفسادَ)**{**البقرة:٢٠٥** } فالفساد غير محبب عند الله، وجعل الله عاقبة المفسدين الطرد من رحمته يوم القيامة(العلي، ٢٠٠٥: ٢٢٨) .

مما لاشك فيه بأن الفساد في القرآن الكريم يعد نمطا من أنماط السلوك المنحرف، فالفساد يرد في القرآن الكريم بعدة معان منها: (الفساد الشامل في الأرض والسماء، الفساد في الكون كله، الفساد بمعناه المادي، الفساد بمعناه المعنوي، الفساد مرتبطا بغيره من الآثام، الفساد مقارنا بينه وبين الإصلاح والصلاح، الفساد كسلوك ينال صاحبه العقاب الشديد، الفساد كسلوك منهي عنه)(العيسوي، ٢٠٠٩: ٢٤١، ٢٥١،٢٥٠).

لقد وردت كلمة الفساد في القرآن الكريم بصيغ واشكال مختلفة، توزعت على ثلاث وعشرين آية (سرحان، ٢٠٠٩: ٥١٤). كما تعددت معاني الفساد ومدلولاته في ألفاظ القرآن الكريم مما يجعله ذو مدلول شامل لجميع أنواع الفساد وصوره، وقد أجمل القرآن الكريم الفساد في ستة

أوجه رئيسة كما وردت في تفاسير الكتاب المبين، وهي كالآتي: (الوجه الأول يقصد به " المعاصي" كما في قوله تعالى: **" وإذا قيلَ لهُمْ لا تُفسِدوا في الأرض" سورة البقرة/ ١١**، أما الوجه الثاني فيقصد به **"الهلاك" كقوله تعالى: "لو كان فيهِما آلهةٌ إلا اللهُ لفَسَدَتا" سورة الأنبياء/٢٢**، ويأتي الوجه الثالث تحت عنوان **"القحط" كقولهِ تعالى: "ظَهَرَ الفسادُ في البرِّ والبَحرِ" سورة الروم/ ٤١**، وجاء الوجه الرابع بمعنى **"القتل" كما في قوله تعالى: "إن يأجوجَ وَمأجوجَ مفسدون في الأرضِ" سورة الكهف/٩٤**، أي يقتلون الناس، في حين جاء معنى الوجه الخامس للفساد في القرآن الكريم وفق معنى **"التخريب والتدمير" كقوله تعالى: " قالتْ إنَّ المُلوكَ إذا دَخَلوا قَريةً أَفْسَدوها" سورة النمل/ ٣٤، ويأتي الفساد في الوجه السادس بمعنى " السحر" كما في قوله تعالى: " إنَّ اللهَ لا يُصلِحُ عَمَلَ المُفسِدينَ" سورة يونس/٨١**، وهناك معاني أخرى للفساد وردت في الفكر الإسلامي مثل الإخلال المقصود بالسلطات الممنوحة بموجب ولاية شرعية عامة، أو خاصة، أو بما يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية (اللهيبي، ٢٠١٢: ٦٧٣-٦٨٠).

لم يكن هناك تعريفا واضحا للفساد عند المحدثين من علماء الاقتصاد الإسلامي، ولكن من خلال الاجتهاد للفقهاء في مجال عقود المعاملات وما يرتبط بالنشاط الاقتصادي يمكن ان نعرف الفساد على انه : "جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، والقيم والمبادئ الأخلاقية والروحية"، وللفساد الاقتصادي صور عديدة في القرآن الكريم منها (فساد اقتصادي بمعصية الله عز وجل والكفر بنعمه كما أوردناه في الوجه الأول "المعاصي"، فساد اقتصادي في المعاملات التجارية في البيع والشراء والكيل والغش بالسلع والخدمات كقوله تعالى: **" ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها"** سورة الأعراف/٥٦، فساد اقتصادي يهلك الحرث والنسل بالاعتداء على الاخرين والاستيلاء على ثروات البلد كما أوردناه في الوجه الثاني، النصب والاحتيال والرشوة كقوله تعالى: " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" سورة النساء/٢٩، وهناك الفساد بالمعاملات المالية والاقتصادية من ضمنها الاحتكار والربا كقوله تعالى : **" "وأحل الله البيع وحرم الربا"** سورة البقرة/ ٢٥٦، كما وان الإسلام أعطى قواعد ذهبية في الوقاية من الفساد من خلال (الإيمان بالله، والتمسك بالعبادات وأدائها، والتمسك بالأخلاق الفاضلة، وتحريم الربا وتجريمه، وتحريم الاحتكار، وأهمية تدخل الدولة في النظام الاقتصادي لأنها مسؤولة عن الفقراء والمساكين والعاطلين عن العمل، ومنع تجارة المحرمات، وترشيد النفقات العامة وكفاءتها، في حين يتم تطبيق العقوبات كرادع ضد مرتكبي جرائم الفساد بحسب مستوى ضرره على المجتمع والأفراد(سليمان و محمد، ٢٠١١: ١٤،١٦، ١٧،١٢).

٢. مفهوم الفساد في الاقتصاد الوضعي

جاء في القاموس العصري التعليمي لأكسفورد- (The Oxford Advanced Learner Dectionary-2000) ، بأن الفساد هو ذلك السلوك غير المشروع من أصحاب النفوذ والسلطة يجعل الإنسان يغير من معاييره الأخلاقية إلى معايير لا أخلاقية، مما يجعلنا نستنتج بأن الفساد يرتبط بعنصرين هامين هما السلطة والأخلاق(Syeldadyo&Haan, 2006: 4).

كما عُرّف الفساد من قبل جوزيف سنجورا- Joseph J.Senturia,1931 على أنه "سوء استخدام السلطة العامة من أجل منافع شخصية"، وهذا التعريف يعد شائعا في معظم الدراسات، لاتصافه بالوضوح والاختصار. كما حاولت الأمم المتحدة عام (١٩٩٩) وضع تعريف شامل يمكن تداوله من قبل الجميع، فعرّفته على أنه سلوك التفرد الشخصي أو هو انحراف الموظفين الرسميين عن مجموعة من مسؤولياتهم واستغلال قوة المنصب الرسمي لخدمتهم الشخصية

ولضمان منافعهم الخاصة (Almann&Heinrich, 2008:1). ولقد انتقد فيتو تانزي - Vito Tanzi, 1998 هذين التعريفين لأنهما يركزان على القطاع العام دون وجود طرف آخر وهو القطاع الخاص وخاصة الشركات الكبيرة ذات النفوذ والفعالية، ويتفق الباحث مع ماذهب اليه (تانزي) من تعريفه للفساد بأنه "سلوك عالمي مستقل يعتمد على العلاقات القوية في تحقيق منافع شخصية وذاتية لكل من يتعامل به أو يتعاطاه"(Tanzi, 1998:564-565).

وينشأ الفساد عند حدود التماس بين القطاع الخاص والقطاع العام، فعندما يكون هناك تقبل بتعاطي الرشوة من الجانبين عندها سينشأ الفساد (Ackerman, 1994:42-43)، فكلما كان لدى المسؤول سلطة أو قدرة على توزيع تكلفة أو منفعة ما على القطاع الخاص، فإن حوافز الرشوة ستتولد. وهكذا فان الفساد يعتمد على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين في حين أن عددا من الأفراد والشركات مستعدون للدفع مقابل الحصول على هذه المنافع وتجنب التكاليف. وهناك سلسلة مترابطة إذا حدثت عندئذ سينشأ الفساد العظيم أو الفساد الضئيل الشأن أو الفساد الشخصي، ان هذا التحليل هو المعتمد في تحديد مستويات الفساد "أكاديميا"، إذ يتألف الفساد من ثلاثة عناصر هي (القوى الفاعلة للقطاع الخاص، والموظفون غير المنتخبون، والموظفون والسياسيون المنتخبون). فإذا التقت العناصر الثلاثة فيما بينها عندئذ سينشأ الفساد العظيم، ويحصل الفساد المتوسط المستوى من ارتباط القوى الفاعلة للقطاع الخاص مع الموظفين والسياسيين المنتخبين، في حين يأتي الفساد الشخصي (قليل الشأن) كنتيجة لارتباط القوى الفاعلة في القطاع الخاص مع الموظفين غير المنتخبين(كمبرلي، ٢٠٠٠: ٢٠٢، ٥٠). في حين وضع العالم الأمريكي(هايدنهايمر) المتخصص في "الفساد السياسي Heidenheimer تصنيفاً عالمياً للفساد الاجتماعي بحسب المستويات من وجهة نظر "المجتمع"، إذ يدخل في مفهوم الفساد (المحسوبية والمنسوبية والمحاباة للأقارب والمعارف) فضلا عن الرشوة على النحو الآتي؛ المستوى الأول؛ الفساد الأبيض، وهو يمثل ابسط أنواع المستويات من الفساد واقلها إضرارا، الأمر الذي لا يمكن عدُه شاذاً وغير مشروع قانوناً في المجتمع، فهو متواجد بشكل كبير في المجتمع ويعرف على أنه جزء من التقاليد والعادات، وقد تختص فيه بعض العائلات بشكل دائمي. أما المستوى الثاني؛ فهو الفساد الرمادي الذي يعد من أكثر الأنواع إبهاماً وتخفيا، فهو يعد غير شرعي عند ممارسته، وليس من الضروري عده عملا شاذا من قبل المجتمع، فالفساد الرمادي وفق المعيار الشائع عند العامة يستحق التوبيخ. أما المستوى الثالث؛ الفساد الأسود فهو مؤكد وواضح عند الجميع ولهذا فهو محتقر ومكروه بشكل عام، ويستحق القصاص وإنزال العقوبة القانونية لمتعاطيه لأنه غير مشروع قانونا واجتماعيا وشاذ عند العمل به (Alemann&Heinrich, 2008: 2).

٣. أهم مقاييس الفساد في العالم

هناك عدد من المنظمات الدولية والبحثية ذات الاختصاص استطاعت تكميم هذه الظاهرة من خلال جمع بيانات وعمل مسوحات واستمارات استبان منتظمة لآراء أصحاب شركات محلية وأجانب وخبراء في المنظمات والمؤسسات الضريبية الحكومية للبلدان، وخبراء اقتصاديين وسياسيين وصناع قرار مرموقين في المجتمع على صلة بالموضوع لكل بلد، وكانت ثمرة ذلك الخروج برقم قياسي خاص بالفساد. ويمكننا أن نتعرف على أهم ثلاثة أنواع للأرقام القياسية لأدراك الفساد(Donchev & Gergely, 2008: 2) وهي على النحو الآتي:

١.الرقم القياسي لإدراك الفساد (Transparency International - TI) الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية و جامعة جيوتنجن - Goettingen منذ عام ١٩٩٥، ان هذا الرقم مبني على

مساهمات متنوعة من المسوحات والخبرات التجميعية ورجال الأعمال لمحللين محليين لكل بلد، فضلا عن تقديم المساعدة من (١٢) مؤسسة مستقلة (Lambsdorf, 2004: 1-2).

٢.الرقم القياسي للسيطرة على الفساد الصادر عن البنك الدولي، وتم قياسه من كوفمان، كراي، زويدولوباتون - (Kaufmann, Kray and Zoidolobaton)، وهذا الرقم يعتمد ايضا على بيانات المخاطر السياسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)(Lambsdorf, 2004: 4).

٣. الرقم القياسي للخطورة السياسية، ويدعى أيضا بدليل خدمات الخطورة السياسية وهو صادر عن شركة خدمات المخاطر السياسية (political Risk Services, Inc) عن جامعة ماريلاند للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٨). أن معظم الباحثين يركزون على استخدام هذه الأرقام سالفة الذكر. واهم ما يميز الرقمين الأولين أن البيانات لكلتيهما تبتدئ بعام (١٩٩٦) والى حد الآن وبشكل منتظم، كما إن نسبة التشابه بينهما تبلغ ٩٦% ، وتتشابه مع مقياس الخطورة بنسبة (٥٥-٦٠)%. فيما تتميز بيانات البنك الدولي على عدد اكبر من البلدان لتصل الى (٢٠٠) بلد تقريبا. فيما يصل عدد البلدان للرقم القياسي الثاني الى (١٥٨) بلدا عام (١٩٩٦)(Treisman, 2007: 211,244) ، أما مقياس الخطورة السياسية فيشتمل على (١٤٥) بلدا فقط. لقد اعتمد الباحث على بيانات البنك الدولي لأنها تشتمل على اكبر عدد من البلدان، ولأنها توفر سلسلة بيانات عن البلدان المطلوبة في البحث، ولان مصدر البيانات هو مؤسسة عالمية لها قبول وثقة من قبل جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية.

المبحث الثالث: الأسلوب المتبع في البحث

تم الاستعانة لغرض الدراسة والتحليل ببيانات متنوعة عن سلاسل زمنية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠) عن ظاهرة الفساد، وعددا من المتغيرات التفسيرية لـ(٥٣) بلدا إسلاميا منتميا لمنظمة التعاون الإسلامي البالغ عددهم الكلي (٦٣) بلدا إسلاميا حتى عام ٢٠١٢، وتم استخدام بيانات الرقم القياسي للسيطرة على الفساد الصادر عن البنك الدولي من قبل كوفمان، كراي، ماستروزو- Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, 2012، ان الرقم القياسي للسيطرة على الفساد يقع ضمن مدى خمسة تدرجات بين (±2.5) فالرقم السلبي يعني عدم وجود سيطرة على الفساد(فساد عالي)، اما الرقم الموجب فيعني سيطرة عالية على الفساد. لقد قام الباحث بإعادة ترتيب هذا الرقم ليقع ضمن مدى جديد بين الصفر والخمسة من خلال إضافة العدد 2.5+لكل قراءة ، ثم أعقبها بعد ذلك ضرب العدد الجديد × (20)، عندئذ أصبح الرقم القياسي الجديد يقع بمدى (٠-١٠٠)، الصفر يعني لا سيطرة على الفساد او فسادا عاليا، والمئة تعني سيطرة عالية على الفساد، ومن خلال إجراء الانحدار البسيط للرقم الجديد كدالة في الرقم الأصلي اتضح بان مستوى التشابه كبير جدا إذ بلغ حوالي ٩٨%(Kaufman et al, 2012:3-15). ومن الجدير بالذكر بان مصدر هذه البيانات وفر الرقم القياسي للسيطرة على الفساد لأكبر عدد من بلدان العالم منذ عام (٢٠٠٠) والبالغ عددها (٢٠٠) بلدا تقريبا، واستمر عدد البلدان بالتزايد آنذاك ولحد الآن، لقد بلغ عدد البلدان الإسلامية الخاصة بمجلس التعاون الإسلامي والمتوفرة بياناتها لـ(٥٣) بلدا إسلاميا للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠). مما يجعل من عينة الدراسة كبيرة ومتناغمة مع البيانات التي تم تجميعها عن المتغيرات التفسيرية الأخرى.

وبما ان المتغير التوضيحي (Y) هو الرقم القياسي للسيطرة على الفساد، فان دالة الفساد المستخدمة ستكون على النحو الآتي:

Corruption= F(X1, X2, X3, …..,Xn)……..(1)

وبتطبيق أنموذج الانحدار للبيانات التجميعية (Panel Data regression Model) ، سنحصل على الصيغة القياسية الاتية:

$$Y_{it}=\alpha_0 + \beta_1 X_{1it}+ \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it}+\dots + \beta_n X_{nit}+ u_{it} \dots\dots\dots\dots(2)$$

$$i= 1,2,3,\dots\dots\dots\dots,53$$

$$t = 1,2,3,4,\dots\dots\dots,11$$

حيث ان (i) تعني عدد البلدان المستخدمة في الدراسة وهي (٥٣) بلدا، و (t) تمثل السلسلة الزمنية لكل بلد وعددها (١١) سنة، ومن الملاحظ بان كل بلد يحتوي على العدد نفسه من السنوات البالغ عددها إحدى عشرة سنة فستكون عدد المشاهدات التجميعية الكلية للدراسة ٥٣×١١= (٥٨٣) مشاهدة، مما يجعلنا نَصِفُ البيانات على انها تجميعية متوازنة (Balanced Panel Data)، ان (α_0)تمثل حد القطع، و s(β) تمثل متجه المعاملات للمتغيرات التفسيرية المستخدمة (X)s قيد الدراسة، كما ان (u_{it}) يمثل المتغير العشوائي(Gujarati, 2003:658-642). ومن المهم جدا إعطاء البلدان الإسلامية نوعاً من الخصوصية بتقسيم عينة البحث للبلدان الإسلامية بحسب الدخل (الواطئ، والمتوسط، والعالي) ليصبح لدينا أربعة نماذج انحدار وهي (الأنموذج الكلي للبلدان الإسلامية عينة البحث، أنموذج البلدان ذات الدخل الواطئ (٧٥٥) $ فاقل، أنموذج الدخل المتوسط (٧٥٦-١٠٢٦)$، وأنموذج الدخل العالي (١٠٢٧)$ فأكثر، اعتمادا على تصنيف البنك الدولي بحسب الدخل لعام ٢٠١٢.

$$Y_{it} =\alpha_0 +\alpha_2 D_{2i} +\alpha_3 D_{3i} + \beta_1 X_{1it}+ \beta_2 X_{2it} + \dots + \beta_n X_{nit}+ u_{it} \dots(3)$$

المبحث الرابع: توصيف المتغيرات المستخدمة، ومصادر البيانات

قام الباحث باختيار المتغير التوضيحي، ومجموعة من المتغيرات التفسيرية بحسب ماهو متوفر عالميا من بيانات موثوق فيها، وبعد اجتياز الاختبارات الإحصائية ومدى انطباق اشارة معلمة المتغير للواقع، فقد تم الوقوف على مجموعة من المتغيرات سنقوم الان بذكرها:

١. المتغير التوضيحي او الرقم القياسي للسيطرة على الفساد:

وهو الرقم القياسي الصادر عن البنك الدولي من قبل كوفمان، كراي، ماستروزو- Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, 2010)Kaufmann et al, 2010: 7) ، ولقد تم اعادة تشكيله كما تم ذكره في المبحث السابق بغرض جعله اكثر تجانسا مع البيانات المستخدمة في البحث. ومن خلال الشكل البياني (١) فقد تبين بانه يأخذ نمطا مقوسا لمقلوب الحرف (U)، مما يشير الى عند مستوى منخفض من السيطرة عليه والبالغ ١١% في افغانستان، ثم يبدأ بالتحسن ليصل الى أعلى مستوى بحوالي ٨٢ %في قطر، ولكنه سرعان ما ينخفض ويعاود التدني في السيطرة عليه بحوالي ٣١,٩% عند اوزبكستان، مما يشير الى انتشار الفساد بين البلدان الإسلامية، اذ بلـغ المتوسط الحسابي العام لعينة البلدان الإسلامية ٣٩% وهو مستوى متدن اقل بكثير من المستوى المتوسط في السيطرة على الفساد ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل البياني الاتي.

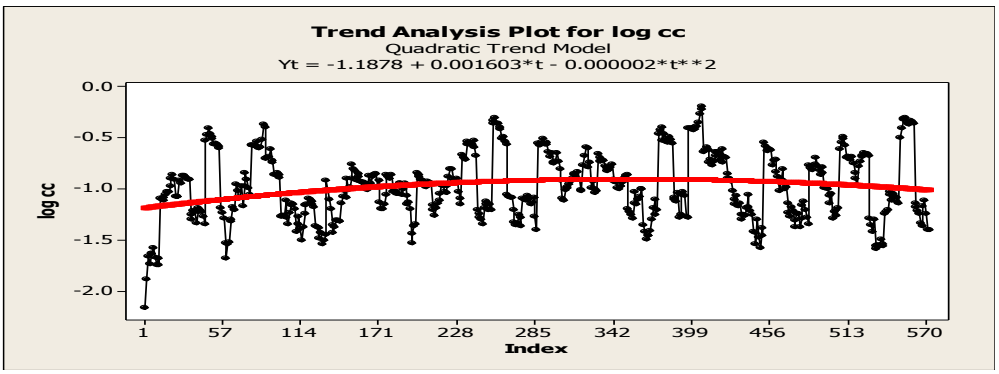

شكل (١): خط الاتجاه العام للمتغير التوضيحي – السيطرة على الفساد

(*) تم اعداد الشكل البياني من قبل الباحث، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Minitab وباستخدام البيانات التجميعية للسيطرة على الفساد بالاعتماد على المصدر

(*) Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, (2012), "The Worldwide Governance Indicators : A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues" ,World Bank Policy Research on XLS.

٢. حكم القانون(Rule of Law-RL): وهو مقياس يعكس مدى احترام المجتمع والالتزام بالقانون، وهو يشمل الالتزام بالعقود بأنواعها كافة، وحقوق الملكية، الشرطة، والمحاكم، ومدى انتشار الجريمة والعنف من عدمه كما انه يمثل مدى الشفافية والثقة التي يتمتع بها الجمهور بحكم القانون(Radalet, 2003: 1). يعرف الرقم القياسي لحكم القانون من قبل البنك الدولي والذي تم اعتماده في البحث، على انه مؤشر يقيس مدى ملائمة القوانين وانطباقها على حياة المجتمع المدني، وعلى مجريات الحياة اليومية ويتعلق بالعقود والقوانين من تملك وتأجير...وغيرها. إن حكم القانون يعمل على إعطاء القوة القانونية وإشاعتها في المجتمع، وعندما لا يكون هناك حكم للقانون في المجتمع، فان السلوك الإجرامي سيزداد، وتظهر معه ظواهر أخرى في المجتمع كالسوق السوداء، وعمليات الاحتيال الصغيرة منها والكبيرة(Radalet, 2003: 2).

تبرز أهمية متغير حكم القانون بكونه احد الركائز التي تقوم عليها الإدارة الحكومية، والتي يسمح من خلالها بحماية جميع الأشخاص، والمؤسسات، وكل ما هو موجود من ممتلكات (عامة و خاصة) من ضمنها الدولة نفسها، والذي يتم فرضه بالتساوي على الجميع، وينفذ من خلال قضاء مستقل، بما يتلاءم مع الحقوق الدولية للإنسان(Charlottes, 2011: 3).

لقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة حربها على الفساد من خلال الإعلان المرقم ٤/٥٨ الصادر في٣١/ تشرين الأول/٢٠٠٣اكدت فيه وجود مخاطر حقيقية تجاه الاستقرار الاجتماعي، والمؤسسات الحكومية، والمبادئ الديمقراطية والأخلاقية، وتعرض التنمية وحكم القانون للخطر من جراء انتشار وتعاظم الفساد(United Nation, 2004: 2)، يكاد يجمع الخبراء والكثير من الباحثين مثل دراسة ماري و هوديس - Marie and Hodess, 2007 بان بلدان (الشرق الاوسط وشمال أفريقيا- بلدان مينا) من أهم البلدان الإسلامية التي ينتشر فيها الفساد سواء كان ضئيلا ام كبيرا فهو مرتبط ومتجذر بالبنية السياسية للحكومات لوجود انواع محددة من أنظمة الحكم مثل (الدكتاتوريات العسكرية، الأنظمة الاستبدادية، الأنظمة الملكية)، فهذه البلدان تتصف بتدخل كبير للحكومات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة حجم القطاع العام او قطاع الدولة، وتدني كبير في رواتب الموظفين، ومساهمات ضئيلة جدا من الجمهور بالقرار والمشاركة السياسية سواء كان في حق الانتخاب

او حق التعبير. ان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لها خصوصية عند مقارنتها عالميا بكونها حققت مستويات اقل من المتوسط في مجال (الشفافية، والحريات، والتصويت الانتخابي، و مكافحة الفساد)(Chen&Hoess, 2007:1, 2).

ان الرقم القياسي لحكم القانون قد تم بناؤه بالطريقة نفسها للمتغير التوضيحي للسيطرة على الفساد، لان كلا الرقمين قد تم استخدامهما من مصدر البيانات نفسه. بمعنى اخر ان الرقم الأصلي كان يقع ضمن مدى (±٢,٥)، وأصبح بعد التعديل يقع بين (٠-١٠٠)%، الصفر يعني أداء حكومياً ضعيفا جدا، في حين ان المئة تعني أداءً حكومياً قوياً ومقبولاً جداً من العامة. لقد كانت القيمة العليا ٠,٦٨٦ أي نسبة ٦٨,٦% تقريبا، والقيمة الدنيا بلغت ٠,١٠ أي حوالي ١٠% تقريبا، في حين بلغ الوسط الحسابي ٠,٣٩ أي نسبة ٣٩%.

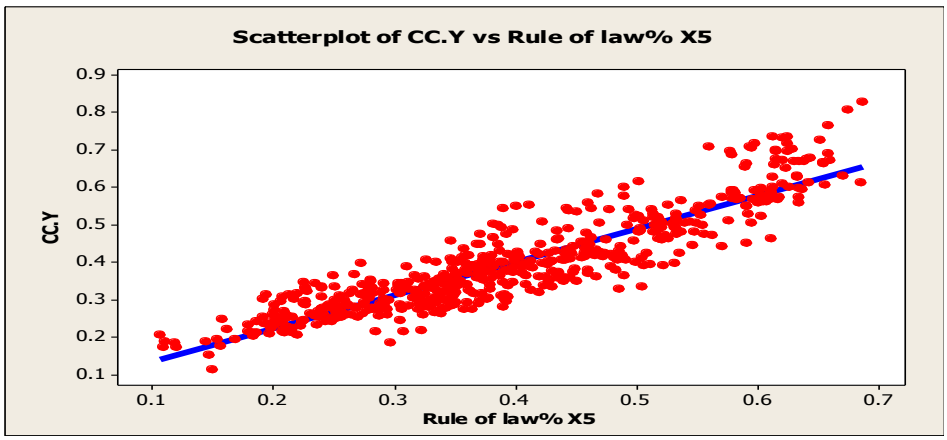

شكل (٢) : العلاقة بين السيطرة على الفساد(CC) وحكم قانون (ROL)
(*) تم اعداد الشكل البياني من قبل الباحث، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Minitab وباستخدام البيانات التجميعية للسيطرة على الفساد بالاعتماد على المصدر:

(*) Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, (2012), "The World wide Governance Indicators : A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues", World Bank Policy Research on XLS.

من خلال الشكل البياني (٢) يتبين بان هناك علاقة ايجابية قوية بين حكم القانون والسيطرة على الفساد في بلدان مجلس التعاون الاسلامي، فكلما زاد الرقم القياسي لحكم القانون زادت معه السيطرة على الفساد، مما يعني تواجد اداء حكومي قوي في فرض القانون، ولكن البيانات توضح لنا ان المتوسط العام للرقم القياسي لحكم القانون بلغ حوالي ٣٩%ما يعني بان الاداء الحكومي دون المتوسط او ان حكم القانون لايتمتع بشفافية ولا ثقة من قبل الجمهور بسبب التطرف الزائد والاستبداد بالقانون، الامر الذي يجعلنا نصرح بالقول إن الاستبداد بالقانون سيؤدي الى كبت الفساد وليس السيطرة عليه لان القانون سيكون فعالا على معظم شرائح المجتمع و غير فعال على زمرة معينة جالسة في الحكم ومحصنة من حكم القانون مع مجموعة اخرى صغيرة ومنتخبة مساندة لهذه الزمرة .

٣. مستوى متوسط دخل الفرد الحقيقي - Log gdp.pc:

ويقصد به متوسط دخل الفرد المُقيَّم بالقوة الشرائية المعدلة (PPP) عالمياً. وهو عبارة عن قيمة الناتج المحلي الاجمالي مقدرا بالقوة الشرائية المعدلة بالدولار لسنة معينة، مقسوما على عدد السكان للسنة نفسها، يعد هذا المتغير مشهورا وكثير الاستخدام في الدراسات التطبيقية للفساد، فهو يعد مؤثرا ومتأثرا في السيطرة على الفساد، أي انه يستخدم كمحدد تفسيري كما في دراسة عبد ولي و هودان، موكان، حافظ و نافيد، غلام و انور - (Abdiweli and Hodan, 2003; Mocan, 2004; Hafeez and Naveed, 2006; Ghulam and

(Anwar, 2007، و يستخدم كمتغير توضيحي يتأثر بالفساد كما في الدراسة المشهورة لـ (Mauro, 1995: 681-312)(Mauro, 1995).

لقد تم تجميع البيانات عن متوسط دخل الفرد من بيانات البنك الدولي لكل بلد موجود في عينة البحث لـ(٥٣) بلدا اسلاميا للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، ومن خلال رسم العلاقة بين لوغاريتم متوسط دخل الفرد الحقيقي (رفاهية الفرد)، والرقم القياسي للسيطرة على الفساد، فقد تبين بان العلاقة ايجابية (طردية)، اذ كلما ازدادت رفاهية الفرد في المنطقة الاسلامية، ازدادت السيطرة على الفساد والعكس بالعكس كما مبين في الشكل (٣).

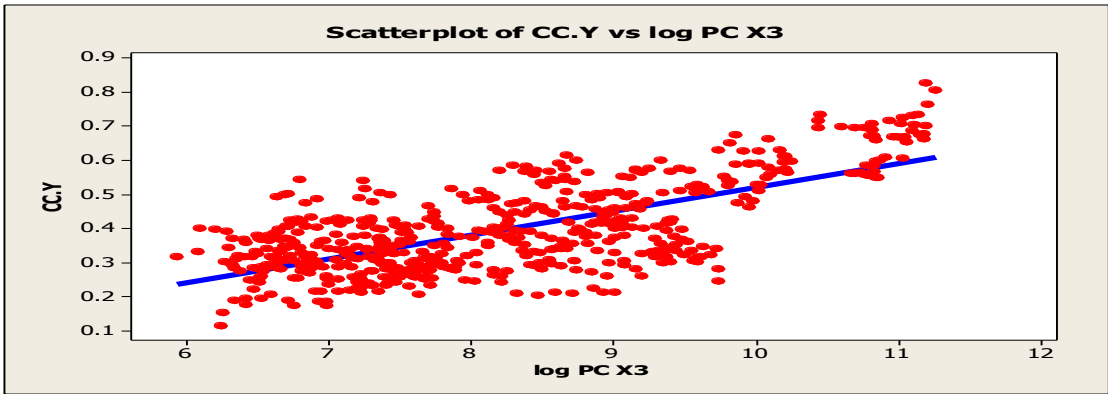

شكل(٣) العلاقة بين السيطرة على الفساد(CC) ورفاهية الفرد (Log PC)

(*) تم إعداد الشكل البياني من قبل الباحث، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Minitab وباستخدام البيانات التجميعية للسيطرة على الفساد بالاعتماد على المصدرين:

1. Kaufmann, et al, 2012.
2. www. WB database query on xls.

٤. نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي Government consumption expenditures

المقصود في هذا المتغير الانفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يمثل في هذه الدراسة حجم تدخل الدولة في الاقتصاد او حجم القطاع العام. لقد تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي، للمدة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٠) لـ(٥٣) بلدا من البلدان (٦٣) الإسلامية.

ان الفساد الاقتصادي يعني بيع القطاع العام من قبل الموظفين الرسميين للحصول على منافع خاصة، وتوسع من الحكومة يعني ازدياد الحجم الحكومي في الاقتصاد اي خلق فرص اكبر للفساد، والتربح من خلال زيادة العلاقة بين البيروقراطيين والفاسدين. وبشكل عام في البلدان النامية فان القطاع الخاص يكون في أولى مراحل التكوين وغير قادر على التطور الا بشكل بطيء، ومن أهم الواجبات للحكومة تجاه هذا القطاع هو توفير التوطن وإعادة توزيع الموارد بما يخدم تنشيط وتطور القطاع الخاص، والعمل بكفاءة(Abdiweli&Hodan, 2003, 463). ولكن في حقيقة الأمر في البلدان الإسلامية تَبيّن العكس، اذ ان حجم تدخل الدولة بميزانية مرتفعة في الاقتصاد يؤدي الى زيادة السيطرة على الفساد، وهذا الأمر أكدته بعض الدراسات التي أثبتت بان هناك علاقة ايجابية طردية بين السيطرة على الفساد والإنفاق الحكومي، مثال ذلك دراسة لابالومبارا – (Lapalombara, 1994, p338) التي ركزت فيها على البلدان الإسكندنافية، وفي دراسة اليوت (Elliott, 1997, p182-183) وُجِدَت العلاقة نفسها وكانت دراسته تشمل (٨٣) بلدا من بلدان العالم،

وتم تأكيد ذلك ايضا من قبل دراسة ادسيرا- Adsera et al, 2000. لقد سوغت بعض الدراسات هذه العلاقة الايجابية بين زيادة السيطرة على الفساد وزيادة حجم الإنفاق الحكومي مثل دراسة ايليوت - Elliot الى وجوب الاخذ بنظر الاعتبار لنوعية الحكومات(Lambsdorff, 2006: 14)، في حين ان دراسة راجكومار و سواروب- Rajkumar and Swaroop, 2001 أكدت ان سبب هذه العلاقة يعود الى ان معظم الإنفاق يتم صرفه على الصحة والتعليم، وهما مجالان يصعب فيهما التكسب عن طريق الفساد او انه محدود النشاط (Hafeez&Naneed, 2007: 42). ويتضح ومن خلال الشكل البياني (٤) بان هناك علاقة طردية بين السيطرة على الفساد وحجم القطاع العام.

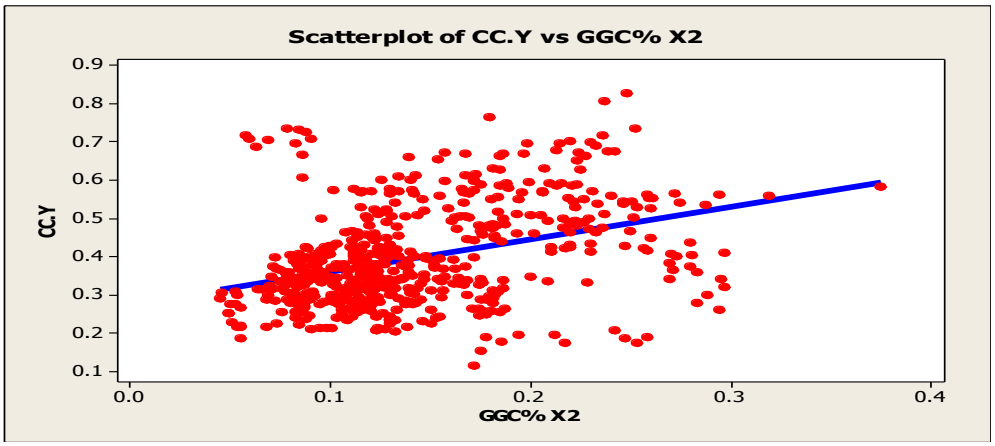

شكل (٤): العلاقة بين السيطرة على الفساد(CC) وحجم التدخل الحكومي (GC)

(*) تم إعداد الشكل البياني بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Minitab وعلى مصدري البيانات الآتية:

1. Kaufmann et al, 2012 on xls.
2. www. WB database query, search XLS.

٥. <u>الرقم القياسي للديمقراطية(Democracy Index)</u>: تعرف الديمقراطية بأبسط صورها على انها حكم الشعب، والرقم القياسي للديمقراطية هو مقياس لدرجة الديمقراطية في البلد صادر منظمة غير حكومية هي البيت الحر- Freedom House ومركزها في الولايات المتحدة الأمريكية، أُنشئت عام ١٩٤١. ان هذا الرقم شائع الاستخدام في البحوث الاقتصادية في العالم، ويتألف من رقمين فرعيين هما الحقوق السياسية (Political Rights) والحريات المدنية (Civil Liberty)، فالرقم القياسي للديمقراطية يندرج في سبع مستويات، الرقم الأعلى يعني عدم وجود الديمقراطية (لا حريات مدنية ولا حقوق سياسية) للمواطن، أما الصفر فيعني اقصى درجات من الحرية. لقد قام الباحث بإعادة تشكيل هذا الرقم من خلال تحويل المقياس من سبع درجات الى نسبة مئوية، كما في الرقم القياسي للسيطرة على الفساد.

تعد الديمقراطية أمرا مرغوبا فيه من قبل العامة خصوصا فيما يتعلق بتعميق حكم القانون، وتحقيق مجتمع أكثر انفتاحا وأكثر حرية في الاختيار، كما إن للديمقراطية سياسات مستقرة أقل تطرفا وأقل فسادا. وحسب تقرير الأمم المتحدة لعام (٢٠٠٢) فإن الديمقراطية تعد كفوءة في إدارة وحل النزاعات من خلال تجنب الكوارث والحروب.

من خلال الشكل البياني (٥) يتبين بان الرقم القياسي للديمقراطية ذو تأثير عكسي في السيطرة على الفساد، اي كلما انعدمت الحريات المدنية والحقوق السياسية، ازداد الفساد أو حصل ضعف في السيطرة على الفساد، ان هذا التسويغ مطابق للدراسات والبحوث بهذا الشأن

مثل دراسة ميشيل تي روك - Michale T. Rock, 2007 التي يؤكد فيها بان معظم النماذج التحليلية للعلاقة بين الفساد والديمقراطية تفترض علاقة عكسية مفادها (اكثر ديمقراطية تعني فساداً اقل)، كما تؤكد دراسات أخرى بان البلدان المتحولة الى الديمقراطية في بداية عهدها بالديمقراطية يحصل فيها زيادة ونشاطاً في الفساد نتيجة للانتقال الى اللامركزية، مما يجعل من العلاقـــة بيـــن

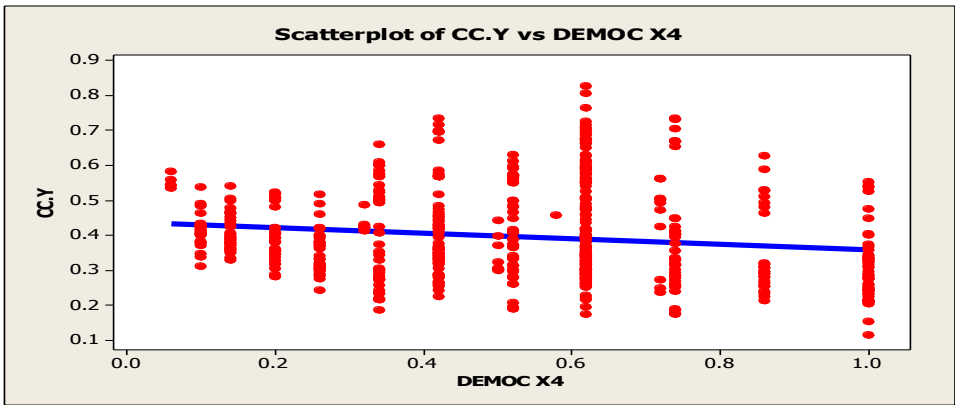

شكل (٥) العلاقة بين السيطرة على الفساد(CC) والرقم القياسي للديمقراطية

(*) تم إعداد الشكل البياني بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Minitab و على مصدري البيانات آلاتية :

1. Kaufmann et al, 2012 on xls.
2. www.freedomhouse.org.

الديمقراطية والفساد تأخذ شكل الحرف U المقلوبة كما في دراسة Mohatdi and Roe, 2003 ودراسة مكلويود - McLeod, 2005 ودراسة روك- Rock, 2003 (Rock, 2007:1-2).

٥. <u>الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index</u>:

يعرف هذا المحدد من قبل البنك الدولي على انه التغيرات الحاصلة في التكاليف لسلة منتخبة من السلع والخدمات الاستهلاكية الخاصة والمهمة للمستهلك، وهذه التغييرات قد تبقى على حالها او تتغير عبر الفترات الزمنية. ويسمى أيضا بمحدد (التضخم)، وهو يعد احد عوامل الاقتصاد الكلي، وأحد المتغيرات الممثلة للسياسة النقدية والمالية، وتؤكد دراسة حاسم - Hasim, et al, 2012 لتي تناول فيها عينة لـ (٩٧) بلدا للفترة ٢٠٠٢- ٢٠١٠ على ان للتضخم أثراً ايجابيا وقويا في الفساد، فكلما ازداد الرقم القياسي للتضخم دفع الموظفون لتعاطي الرشوة فيزداد الفساد، لقد تم تأكيد هذه العلاقة من قبل دراسة بابلكا -Paplica, 2011, 471 ودراسة دي تيلا- Di Tella, 2004(Akca et al, 2012: 281-282).

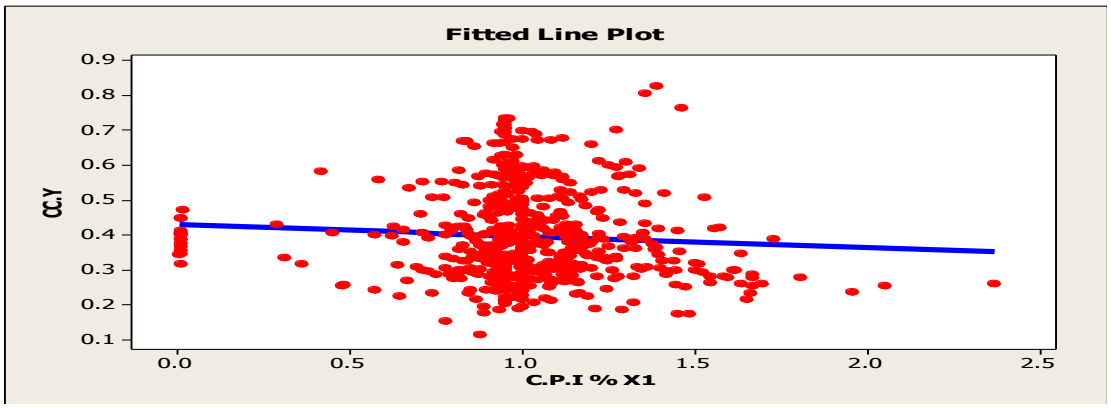

شكل (٦) العلاقة بين السيطرة على الفساد(CC) والتضخم (CPI)

(*) تم اعداد الشكل البياني من قبل الباحث، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab بالاعتماد على المصدرين :

1. Kaufmann et al, 2012 on xls.
2. www. WB database query, search XLS

ويوضح الشكل البياني (٦) وجود علاقة عكسية بين التضخم والسيطرة على الفساد، اذ كلما ازداد التضخم قلت السيطرة على الفساد (أي ان التضخم يشجع على الفساد).

المبحث الخامس: نتائج التطبيق الإحصائي:

قبل البدء بإجراء الانحدار المتعدد نرى من المناسب إعطاء جدول توضيحي بالمتغيرات التي تم استخدامها في الانحدارات الأربع و البالغ عددها ثمانية، وكما هو موضح في الجدول (1) تم توزيع المتغيرات على ثلاثة أنواع، تناول النوع الأول؛ المتغير التوضيحي ممثلا بالرقم القياسي للفساد ورمزه (Y)، والنوع الثاني؛ المتغيرات التفسيرية وهي

جدول (١) المتغيرات المستخدمة في الانحدارات الأربع

ت	المتغير	الاسم المختصر	موقعه في الانحدار
١	الرقم القياسي للسيطرة على الفساد%	CC	Y
٢	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم%)	C.P.I %	X1
٣	نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام%	GGC%GDP	X2
٤	لوغاريتم متوسط دخل الفرد (مستوى الرفاهية)	LOGPC	X3
٥	الرقم القياسي للديمقراطية%	DEMOC	X4
٦	الرقم القياسي لحكم القانون %	Rule of Law	X5
٧	المتغير الوهمي للأنظمة التسلطية	Authoritariation Regimes	D1
٨	المتغير الوهمي للأنظمة الاخرى(جديدة الديمقراطية والهشة والديمقراطية الكاملة)	(Hybrid, Flawed, and Full democratic)	D2

(*) تم إعداد الجدول من خلال البيانات التجميعية المستخدمة من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر:

1. Kaufmann, et al, 2012
2. www. WB data base query on xls.
3. Laza Kekic, (2007, 2010), " the economic intelligence units index of democracy", The Economist Jornal, pp. 3-7.

التضخم X1، ونسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي X2، ومستوى الرفاهية X3، والرقم القياسي للديمقراطية X4، والرقم القياسي لحكم القانون X5)، اما النوع الثالث؛ فهو يشمل المتغيرات التفسيرية الوهمية (D1, D2)، ويمكن متابعة عينة رقمية لهذه المتغيرات الثمانية في الملحق (١) والخاصة فقط لعام (٢٠١٠).

من خلال الجدول (٢) يتبين في الانحدار الكلي (١) بان جميع معلمات المتغيرات التفسيرية معنوية ولها الإشارة المتوقعة نفسها في البحوث السابقة ماعدا نسبة الإنفاق الحكومي فان إشارته غير متفق عليها في الدراسات والبحوث لوجود تضارب في النتائج والتحليل كما تم شرحه في المبحث الرابع. فيما تباين تأثير المتغيرات التفسيرية في المعنوية والإشارة، وحجم المعلمة لباقي الانحدارات الأخرى، ورغم ذلك فقد تبين بان جميع نماذج الانحدارات ذات معنوية مقبولة إحصائيا، كما كشف معامل التحديد المعدل بأن المتغيرات التفسيرية المستخدمة في الانحدارات الأولى والثانية والثالثة والرابعة مسؤولة عن تفسير ظاهرة الفساد بالمتغيرات التفسيرية المحددة بمقدار (٨٦,١%، و ٥٧%، و٨٠%، و٧١%) تقريبا على التوالي .

ومن الجدير بالذكر، فان حد القطع (الحقيقي) يتوجب ان يكون قريباً من الصفر وليس قيمة سالبة، في حين أن حد القطع المحتسب تبين بأنه متباين القيمة والإشارة والسبب يعود الى انه يتألف من ثلاثة مكونات وهي (قيمة حد القطع الحقيقي، والمتغيرات التفسيرية التي لم يتم إدخالها في الأنموذج، ومتوسط حد الخطأ للمعادلة الحقيقية اذا لم تكن مساوية للصفر)(Studenmund, 2006: 204).

وكما هو موضح في الانحدار الأول للجدول رقم (٢) فان تأثير التضخم عكسي في السيطرة على الفساد، مما يعني بانه اذا ازداد التضخم بمقدار ١٠٠% فسيؤدي الى انخفاض السيطرة على الفساد او (انتشار الفساد) بمقدار٢,٥% ان هذا التأثير معنوي عند نسبة خطأ ١% إحصائيا .

لقد تبين من خلال الانحدار الأول بان نسبة الإنفاق الحكومي له تأثير ايجابي في السيطرة على الفساد، اذ ان زيادة الإنفاق بنسبة ١٠٠% سيؤدي الى زيادة السيطرة على الفساد بمقدار ١٤%، وان هذا التأثير حقيقي ومعنوي عند مستوى خطأ ١%.

كما كشف الانحدار الأول الى أن مستوى الرفاهية معبرا عنه بـ (لوغاريتم متوسط دخل الفرد) ذو علاقة ايجابية حقيقية عند مستوى معنوية عالية وبنسبة خطأ بلغت ١%، فزيادة مستوى الرفاهية بمقدار وحدة لوغاريتمية واحدة ستؤدي الى زيادة السيطرة على الفساد بمقدار ١,٤% مما يعني أن لمستوى الدخل الحقيقي تأثير واضح في السيطرة على الفساد.

وتعد الديمقراطية من المتغيرات المهمة في مكافحة الفساد او السيطرة عليه، ولكن يشترط بهذا المتغير بان الحكومات الجديدة المنتخبة تتصف بالشفافية، والوطنية، ووجود وعي سياسي للجمهور مع حسن الاختيار لمرشحيها وإدارة عملية الانتخابات بشكل نزيه، فيما كشفت نتائج الانحدار الى ان الرقم القياسي للديمقراطية ذو تأثير معنوي عكسي في السيطرة على الفساد، اذ كلما ازداد الرقم القياسي للديمقراطية الذي يعني (حريات مدنية وسياسية وحق انتخابي متدني) كلما أدى ذلك الى انخفاض السيطرة على الفساد أي زيادة الفساد، فاذا ازداد الحرمان (الانتخابي والحريات المدنية) بمقدار١٠٠% فانه سيؤدي الى تدني أو انخفاض السيطرة على الفساد بمقدار ٨%. ولقد كان متغير حكم القانون من اقوي المتغيرات التفسيرية المؤثرة في السيطرة على الفساد معنويا ورقميا وفي جميع الانحدارات الأربع، فهو يقع في المرتبة الأولى بالتأثير، فلو ازداد الرقم القياسي لحكم القانون (شفافية وعدالة اكبر في تطبيق القانون) بمقدار ١٠٠%، فانه سيؤدي الى زيادة السيطرة على الفساد بمقدار ٧٥%.

لقد تبين في الأنموذج الأول بان معلمة المتغير الوهمي D1 عالية وعند مستوى خطأ ١%،

جدول (٢) تقدير أهم المحددات للفساد في البلدان الإسلامية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

المتغيرات	المعلمات			
	الأنموذج العام للبلدان الإسلامية (١)	أنموذج (٢) البلدان الإسلامية ذات الدخل العالي (١٢٤٧٦) $ فأكثر	أنموذج (٣) البلدان الإسلامية ذات الدخل المتوسط (٧٥٦-١٢٤٧٥) $	أنموذج (٤) البلدان الإسلامية ذات الدخل الواطئ (٧٥٥) $ فأقل
حد القطع (الثابت)	-0.08 **(-1.59)	-0.658 *(-3.05)	0.153 *(4.85)	0.007 (0.20)
التضخم (X1)	-0.025 *(-4.68)	-0.01 (-0.49)	-0.02 *(-2.95)	-0.04 *(-4.09)
نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (X2)	0.14 *(4.53)	0.045 (0.40)	0.11 *(2.63)	0.19 *(3.62)
لوغاريتم متوسط دخل الفرد الحقيقي(X3)	0.014 *(5.84)	0.07 *(4.19)	-0.004 (-0.96)	0.018 *(3.26)
الرقم القياسي للديمقراطية (X4)	-0.08 *(-7.44)	0.012 (0.25)	-0.07 *(-5.38)	-0.087 *(-3.87)
حكم القانون (X5)	0.75 *(30.2)	0.87 *(4.82)	0.73 *(23.87)	0.685 *(14.23)
المتغير الوهمي للأنظمة السلطوية (D1)	0.12 *(2.62)	----------	0.022 *(3.15)	0.05 *(6.18)
المتغير الوهمي للأنظمة الأخرى(D2)	0.08 *(1.65)	----------	----------	----------
معامل الارتباط المعدل إحصائية R-Sq (adj)	%86.1	%56.9	%80.4	%70.7
إحصائية F معنوية معادلة الانحدار	513.8	18.78	218.1	75.9
إحصائية DW	0.50	0.50	0.57	0.62
عدد المشاهدات(N)	583	77	319	187
عدد البلدان الإسلامية	53	7	29	17

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التجميعية للدراسة.

ملاحظة: القيم بين القوسين تمثل إحصائية (t)، فيما تمثل العلامة (*) معنوية المعلمة عند مستوى خطأ ١%، و (**) معنوية المعلمة عند مستوى خطأ 5%. ان الانحدارات الأربعة تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لانخفاض وتدني تقدير (Durbin Watson)، مما يؤدي الى تحيز المقدرات وابتعادها عن القيم الحقيقية، فهي ليست (افضل المقدرات لكنها تبقى كفوءة وصالحة للتحليل) (Gujarati, 2003, 642-643)، كما ان المتغير الوهمي للأنظمة السلطوية في الأنموذج الثاني تم إهماله من الانحدار بسبب ان جميع البلدان الإسلامية لهذا الأنموذج سلطوية.

ايجابي الإشارة مقدارها (0.12) أي حوالي ١٢% و جاء المتغير الوهمي D2 للبلدان ذات الأنظمة الأخرى (الهشة، والجزئية، وكاملة الديمقراطية) ايجابي التأثير وبمستوى خطأ١% وبتأثير مقداره (0.08) تقريبا أي حوالي ٨%، مما يجعلنا نصرح بان تأثر الحكومات السلطوية غلب على البلدان الإسلامية عينة البحث.

ولغرض تفصيل ظاهرة الفساد في البلدان الإسلامية ، فقد تم اللجوء إلى تصنيف هذه البلدان اعتمادا على مستوى الدخل (عالي، واطئ، متوسط)، اعتمادا على تصنيف البنك الدولي لعام ٢٠١٢، كما تم التأكد بان معظم البلدان الإسلامية حافظت على موقعها العالمي من حيث متوسط دخل الفرد بالمقارنة مع تصنيف البنك الدولي لعام ٢٠٠٢، وبالاعتماد على نفس البيانات التي تم استخدامها في الانحدار العام (الأول)، فقد قام الباحث بإعادة الانحدار على البلدان الإسلامية وفقا للتصنيف المذكور وتبين ومن خلال المقارنة بان متغير التضخم كان غير معنوي التأثير في الفساد في البلدان الإسلامية ذات الدخل العالي، والتي بلغ عددها سبعا بواقع سبع وسبعون مشاهدة، والتي وقعت معظمها ضمن بلدان مجلس التعاون الخليجي، فهي تتميز بوفرة ورصيد متراكم عالي في رؤوس الأموال الصعبة، وبالتالي فان عملاتها لن تتأثر كثيرا بالتضخم خصوصا وإنها تتبع نظام سعر الصرف الثابت كما ان نسبة التضخم واطئة، فيما تبين لنا بان التضخم ذو اثر اكبر في البلدان واطئة الدخل عن البلدان متوسطة الدخل في تشجيع الفساد رغم تواضع النسبة بمقدار ٤% و ٢% على التوالي اذا كان التضخم بمقدار ١٠٠% .

كما اتضح بان متغير الإنفاق الحكومي (المركزية الحكومية) أكثر تأثيرا ومعنوية في الأنموذج الرابع للبلدان ذات الدخل الواطئ عند مقارنته بالأنموذج الثالث للبلدان ذات الدخل المتوسط وبتأثير ايجابي الإشارة، مما يؤشر لنا بأن المركزية الحكومية والتوسع في القطاع العام وانتشاره في اقتصاديات البلدان الإسلامية المعنية بمقدار ١٠٠% سيؤدي الى زيادة السيطرة على الفساد بحوالي ١٩% و١١% على التوالي، في حين تبين بان الانفاق الحكومي غير معنوي في البلدان ذات الدخل العالي.

وتباين تأثير لوغاريتم متوسط دخل الفرد الحقيقي في العلاقة والمعنوية للانحدارات المختلفة، فإذا ازداد متغير لوغاريتم دخل الفرد في البلدان عالية الدخل بمقدار واحد لوغاريتم فان السيطرة على الفساد ستزداد بمقدار ٧%، وجاء سلبيا قريبا من الصفر وغير معنوي في البلدان ذات الدخل المتوسط، وايجابي العلاقة معنوي التأثير في البلدان ذات الدخل الواطئ فإذا ازداد لوغاريتم متوسط دخل الفرد للبلدان واطئة الدخل بمقدار لوغاريتم واحد فان السيطرة على الفساد ستزداد بمقدار ٢% تقريبا مما يشير إلى ان الأحوال المعاشية لمواطني بلدان الدخل الواطئ اذا تحسن فانه سيقود إلى سيطرة اكبر على الفساد.

وكانت حصيلة تأثير حكم القانون الأكبر ضمن المتغيرات المستقلة في الانحدارات الثلاث ايجابية ومعنوية وتأثيرا، فيما كانت أعلاها في البلدان العالية الدخل، تلاها البلدان ذات الدخل المتوسط، ثم الواطيء، فكلما ازداد حكم القانون بنسبة ١٠٠% فان السيطرة على الفساد سيزداد بنسبة ٨٧%، و٧٣%، و٦٨% على التوالي.

ورغم ان نسبة ٦٥% من البلدان تعاني من تدني في مؤشر الديمقراطية لوجود حرمان في (الحقوق المدنية، والحق الانتخابي)، الا ان تأثير الرقم القياسي للديمقراطية تبين عدم عمله في البلدان ذات الدخل العالي (غير معنوي)، في حين جاء هذا الحرمان واضح التأثير في انتشار الفساد وتركزه في كل من البلدان الاسلامية ذات الدخل الواطئ ثم المتوسط ، فاذا كان الحرمان ١٠٠% فان الفساد سينتشر بنسبة ٩%، و ٧% على التوالي.

كما تبين بان تأثير الحكم السلطوي ايجابي الإشارة ومعنوي في السيطرة على الفساد في البلدان متوسطة وواطئة الدخل بنسبة ٢%، و ٥% على التوالي، اما عالية الدخل فان جميع البلدان المكونة للعينة لها كانت بلدان سلطوية ١٠٠%.

الاستنتاجات:

١. أظهرت النتائج بان متغير حكم القانون كان له ابلغ الأثر في السيطرة على الفساد سواء في معادلة الانحدار الكلية ام الانحدارات الأخرى.
٢. كما اتضح بان اثر المتغيرات التفسيرية قد اختلفت وتنوعت في المعنوية والإشارة وحجم المعلمة مما يبين لنا وجود خصوصية للبلدان بحسب مستويات الدخل الحقيقي العالي، والمتوسط، والمنخفض، وعليه فان اي محاولة للسيطرة على الفساد يحتاج الى التركيز على خصوصية البلدان وفقا لمستوى دخلها.
٣. كما تبين من خلال الأنموذج الرابع للبلدان ذات الدخل الواطئ بانها تعاني من خلل في السياسات النقدية ساهم في انتشار الفساد في تلك البلدان، أما التوسع في السياسات المالية فقد اعطى للمؤسسات الحكومية صفة المركزية ذات السطوة القوية في إدارة مقدرات حياة المواطن و في إدارة الاقتصاد، والذي ساهم بدوره في كبت الفساد وليس السيطرة عليه.
٤. لقد كشف لنا مؤشر الديمقراطية وجود تدني في (الحقوق المدنية والحريات السياسية، وتحجيم دور الإعلام وتسييسه) والذي يعد احدى مكونات مؤشر الرقم القياسي للديمقراطية، ساهم في تفشي الفساد، ومع بقاء مستوى الدخل الحقيقي على حاله، فقد تفاقمت معاناة المواطن في البلدان ذات الدخل الواطئ.
٥. هذا التشدد في إدارة حكم البلدان الإسلامية مركزيا، والتسلط والقمع للحريات، مع سطوة واضحة لحكم القانون، حجّم دور رجالات الدين على الأقل في التصدي لظاهرة الفساد، فضعُفَ دورهم الإرشادي. جميع هذه المتغيرات أدت الى طغيان ثقافة الفساد على المبادئ الإسلامية الحنيفة التي تحرّم التعاطي والتعامل بالفساد.
٦. أما بالنسبة الى الأنموذج الثالث والخاص بالبلدان الإسلامية متوسطة الدخل، فان المشهد نفسه قد تكرر كما في البلدان منخفضة الدخل ولكن بحدة اقل، ماعدا متغير حكم القانون، الذي بدأ يفرض نفسه بتشدد اقوى مع وجود الحكومات السلطوية المحتكرة لإدارة الاقتصاد بأكمله.
٧. يبدو من خلال الانموذجين الثالث والرابع بان إصرار متخذي القرار في البلدان الإسلامية مستمر بعدم إجراء اي إصلاحات تهم المواطنين في هذه البلدان مع الاستمرار بالحرمان في الحق السياسي، وعدم ممارسة حقوقهم المدنية، وعدم وجود منهج واضح في مكافحة الفساد، أفضى الى طغيان ثقافة الفساد على مبادئ الثقافة الإسلامية.
٨. في حين كشف لنا الانحدار الثاني، والمتألف من سبعة بلدان فقط وقعت ضمن عينة الدخل العالي، واتضح بان معظمها من بلدان مجلس التعاون الخليجي، فالحفاظ على دخل عالي لفترة ليست بالقصيرة دليل مستوى تنمية جيد، كما ان اي مشكلة او خلل في السياستين النقدية والمالية يمكن تلافيها من خلال الوفرة العالية والرصيد الكبير من العملات الصعبة، بالرغم من وجود تشدد عالي في إدارة الحكم (جميعهم حكومات سلطوية)، ومع سيطرة عالية في حكم القانون فإن هذه البلدان تعد متمتعة بسيطرة كبيرة على الفساد.

المضامين السياسية:

ان هذا البحث تناول (٥٣) بلدا إسلاميا ناميا تم دراستهم في "الأنموذج الأول العام ثم النماذج التفصيلية بحسب الدخل" للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وما يؤخذ على هذه البلدان بشكل عام في عينة البحث بان الانفاق الحكومي او كما وصفه تيريزمان - (Treisman, 1999) بالمركزية الحكومية (Lambsdorf, 1999: 3) كان تأثيره كبيرا في سيطرة المؤسسات الحكومية على

سير العملية الإنتاجية من سلع وخدمات في اقتصاديات البلدان الإسلامية، هذه المركزية واكبتها زيادة في قوة النظم السياسية السلطوية فيها اذ بلغت نسبة عدد البلدان السلطوية من إجمالي عينة البحث حوالي ٦٥% تقريبا بحسب إحصائيات مجلة الاقتصادي العالمية (Lazakekic, 2010: 3-7)، وعلى الرغم من ان هذه النسبة تعد كبيرة الا انه لا يمكن وصف هذه النظم السلطوية بانها غير وطنية.

المميز في جميع الانحدارات كان في التأثير الواضح والكبير لحكم القانون في كبت الفساد وليس السيطرة عليه بدليل ان المتوسط العام للرقم القياسي للسيطرة على الفساد بلغ حوالي ٣٩% وهو مستوى متدني. فحكم القانون رغم ايجابيته في التأثير بالسيطرة على الفساد الا أنه يعد عنصرا مدعما للحكومات السياسية السلطوية التي ألفت حوالي ٦٥% من عينة البحث، فحكم القانون لديها معروف بالتشدد الكبير وعدم الشفافية، وقد يتخذ في بعض الاحيان طابع العنف عند التطبيق ضد الجماهير، فالبيروقراطيون يتجنبون الفساد خوفا من سطوة الدولة قبل ان يخافوا من العقوبات القانونية المنصوص عليها(Aysan&Veganzones, 2006: 3).

ويتفق الباحث الى ماذهب اليه Ghulam and Anwar بان هناك ضعفاً واضحاً لدور الدين في تحجيم السلوك الشعبي وعامة المجتمع باتجاه تحديد الفساد (Gulam&Anwarm, 2007: 762).

التوصيات والمقترحات :

١. عند بناء أي استراتيجية لمكافحة الفساد، لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار لخصوصية البلد المعني من حيث مستوى الدخل (عالي، واطيء، متوسط)، لان الموظف الذي دخله الحقيقي عالي ليس له أي مبرر لتعاطي الفساد، والسرقة، وعلى ضوء ذلك يجب وضع نظام عقوبات رادعة ومتصاعدة وفقا للدخل.
٢. الحفاظ على المستوى العالي لحكم القانون، لأنه محدد حاسم في السيطرة على الفساد، كما تبين من نتائج التطبيق.
٣. على البلدان الاسلامية ذات الدخل المتوسط والواطئ ان تعالج مشكلة التضخم لديها، فالتضخم يعمل على تآكل الدخل النقدي الحقيقي للموظف، بشكل خاص والمواطن بشكل عام مما يتيح فرص كبيرة بالتوجه نحو التكسب وتعاطي الرشوة ، في حين ان الاستقرار النقدي وتخفيض التضخم عند مستويات مقبولة (اقل من ٥%)، سيعمل على استقرار الارزاق ويعمل على خلق انسجام حقيقي بين طبقات المجتمع ثم استقرار الاعمال والانشطة الاقتصادية.
٤. لا بد من توفير مرونة اكبر في الحقوق المدنية والحريات السياسية، ومنح دور اكبر للإعلام (السلطة الرابعة)، لان هذه الاجراءات ستصب في ردم الفجوة بين الطبقة الحاكمة وشعوبها المسلمة، كما سيعمل على تعديل ومعالجة أي ممارسات تتعلق بالفساد بعد فضحها على الملأ.
٥. اعطاء دور اكبر لرجال الدين في مكافحة الفساد، عبر الدروس والخطب الدينية، والتي سيكون تأثيرها مباشر على المجتمع، وسيعمل على زيادة الوعي الشعبي ضد هذه الافة وتحجيمها مجتمعيا.

المصادر

المصادر العربية:

١. القرآن الكريم.
٢. العلي، صالح ، (٢٠٠٥)، "وسائل مكافحة الفساد الاقتصادي في القطاع العام في الاقتصاد الاسلامي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد الاول، ص ٢٢٨.
٣. العيسوي، عبد الرحمن محمد ، (٢٠٠٩)،" تحليل ظاهرة الفقر: دراسة في علم النفس الاجتماعي"، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥١.
٤. اللهيبي، فائز صالح محمود ، (٢٠١٢)، " الدين الاسلامي وأثره في معالجة الفساد- الفساد الاداري نموذجا"، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، جامعة الموصل، المجلد (١١)، العدد (٤)، ص ص ٦٧٣-٦٨٠.
٥. سرحان، ضياء ، (٢٠٠٩)، " منهج القرآن في معالجة الفساد الاداري" مجلة ديالى للبحوث الانسانية، جامعة ديالى، العدد ٣٨، ص٥١٤.
٦. سليمان، شيبوط و محمد، سبخاوي، (٢٠١١)،" مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور اسلامي"، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادي، التجارية وعلوم التسيير، مؤتمر الواقع ورهانات المستقبل (٢٣-٢٤) شباط /٢٠١١، ص٢، ١٤، ١٢،١٧،١٦.
٧. كمبرلي، آن اليوت، (٢٠٠٠)، "الفساد والاقتصاد العالمي"، ترجمة محمد جمال إمام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص ٢٠٢، ٥٠.
٨. يونس، مفيد ذنون، (٢٠١٠)، "تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد ١٠١، المجلد ٣٢، ص٢٤٦.

المصادر الاجنبية:

1. Abdiweli, M. and Isse, Hodan S., (2003), "Determinants of Economic Corruption: A Cross – Country Comparison", Cato Journal, Vol. 22, No:3(winter 2003), pp 449-466.
(www.IVSL) .
2. Ackerman, S. R., (1994), "The political Economy of Corruption", Institute for International Economic Corruption Global Economic, pp42-43.
3. Akca, H., Yilmaz, A. A. and Karaca, C., (2012) "Inflation and corruption Relationship: Evidence from Panel Data in Developed and Developing Countries", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol: 2, No: 3, pp281-282.
4. Alemann, U, V. and Heine, H., (2008)," Political Corruption in Europe: Causes, Consequences, Challenges", Wissenschaftszentrum NordheinWestfalen,Dusseldorf,Germany,p1.
(www.wz.nrw.de/wz/veranstaltungen/gic/vortrag%20von%Almann%20korruption.pdf).
5. Aumandsen, I., (1999), "Political corruption: an Introduction to the Issues", Chr. Michelsen Institute, Development Studies and Human Rights, Bergen, Norway, p1.
6. Aysan, A. F, and Veganzones., M. A., (2006), "Government and Private Investment in the MENA", Public Disclosure Authorized, World Bank Policy Research, Working Paper(3934), June, p3.
7. Begovic, B., (2005), "Corruption: Concepts, Types, Causes, and Consequences", Center for International Private Enterprise- CIPE, Washington, USA, p1.
(www.cadal.org/english/pdf).

8. Center for Law and Military Operations, (2011), "Rule of low Handbook a Practitioners Guide for Judge", Charlottesville, Virginia 22903 ,USA, p3.
9. Charlottesville, V., (2011)," Rule of Low Handbook a Practitioners Guide for Judge", Center for Low and Military Operations, USA, p3.
10. Chen, M. and Hoess, R., (2007), Over View of corruption in MENA Countries, Transparency International, p1, p2.
11. Donchev, D. and Gergely, U., (2008), "What do Corruption Indices Measure ?", Working Papers, Harvard University, p2. (www.claas.uh.edu/faculity/gujhelyi/corrmeasures.pdf).
12. Cowenm,T., Glazer, A. and McMillan, H., (1994), " Rent Seeking can Promote the Provision of Public goods", Economics and Politics, Vol: 6, No: 2, p 131.
13. Ghulam, S. and Anwar, M., (2007), "Determinants of Corruption in Developing Countries", The Pakistan Developing Review 46:4 Part 2, (winter), pp751-764.
14. Glynn, P, Kobrin, S. J. and Main, M., (1997)," The Globalization of Corruption", Institute for International Economic, p7.
15. Gujarati, D. N., (2003),"Basic Econometrics", fourth edition, Mc- Graw - Hill, USA, pp 638-642.
16. Hafeez, U. and Naveed, A., (2007), "Determinants of Corruption and its Relation to GDP: (A Panel Study)", Journal of Political Studies, Vo: 12,Wenter, pp27-59 .
17. Kaufmann, D., Kraay, A. and Mastruzzi, M., (2010), "The World wide Governance Indicators : A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues", World Bank Policy Research , working paper No: 5430, p7.
18. Kaufmann, D., Kraay, A. and Mastruzzi, M., (2012), "The Worldwide Governance Indicators : A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues", World Bank Policy Research on XLS.
19. Lambsdorff, J. G., (1999), " Corruption in Empirical Research A Review", 9th International Conference, Durban, South Africa(10-12), December 1999, p1.
20. Lambsdorff, J. G., (2002),"Corruption and Rent Seeking", Choicem Klawer Academic Publisher, Netherland, No: 113, p97. (WWW.IVSL).
21. Lambsdorf, J. G., (2004)," Background paper to the 2004 corruption perception's Index", Transparency International (TI), and University of Passau, September, p1-2.
22. Lambsdorff, J. G., (2006), "Consequent and Causes of Corruption What do we know from cross- section of countries?", Discussion beitrage, University of Passau, Nr.V-34-05, Volkswirtsc haftliche Reihe ISSN 1435-3520, p 1, pp 13-14.
23. Laza, K., (2007, 2010), " the economic intelligence units index of Democracy", The Economist Journal, pp. 3-7.
24. Mauro, P., (1995), "Corruption and Growth", The quarterly Journal of Economic , Vol:110, No:3, pp681-312.
(www. IVSL).
25. Mauro, P., (1997), " why worry about corruption ? Economic Issues", International Economic Fund, USA, p1.
26. Mocan, N., (2004), "What Determines Corruption? International Evidence From Economic Research", Working Paper 10460, Cambridge, pp 1-49.
27. Moran, J., (1998),"Corruption and NIC Development :A case study of South Korea", Crime Low and Social Change, Kluwer Academic Publisher, Netherland, Vo:29, p 161.

28. Radelet, S., (2003),"Indicators for the Millennium Challenge Account: A note on Data", Central for Global Development, P1.
29. Rock, M. T., (2007), "Corruption and Democracy", Economic and Social Affairs, DESA working Paper, No:55, pp1-2.
30. Sakar, H. and Hasan, A., (2001)," Impact of Corruption on the Effic-iency of investment: Evidence from Across-Country Analysis", Asia-Pacific Development Journal, Vol.8, No.2, December, P111.
31. Schneider, F.,(2006)," Shadow Economies and Corruption all over The World: What Do We Really Know?", Institute for The Study of Labor University of Bonn, Deutshe, Discussion Paper No, 2315, pp4-6.
32. Studenmund, A. H., (2006), "Using Econometrics: A practical Guide", fifth edition, Pearson Addison Wesley, New York, USA, p204.
33. Syeldadyo, H. and Haan, J., (2006), "The determinants of orruption", Paper Prepared in faculty of Economics, University of Groningen, Netherland,p4. (Uni_Konstanz.de/…/Discussion_paper_No_19_SEESOX_november_2008.pdf) .
34. Tanzi,V., (1998),"Corruption Around The World Causes, consequ-ences, Scope and Cures", International Monetary Fund Staff Paper, Vol: 45, No: 4, pp 564-565 .
(www. IVSL)
35. Treisman, D., (2007),"What have we learn about the causes of corruption from ten years of Cross-National Empirical Research? ", Annual Review of Political Science, Vol :10, pp211-244. (www.polisci.usla.edu/faculity/treisman).
35. United Nation, (2004), "United Nation Convention Against Corr-uption", New York, USA, p2.

ملحق (١)

جدول بالبيانات المستخدمة في البحث والخاصة بالبلدان الاسلامية عينة البحث للعام ٢٠١٠

ت	البلدان	Y	X1	X2	X3	X4	X5	D1.	D2	D.incom
١	البحرين	0.54832	1.14291	0.17985	10.0709	0.62	0.589844	1	0	1
٢	بروناي	0.67153	1.04679	0.25574	10.8279	0.62	0.659393	1	0	1
٣	الكويت	0.56858	0.87517	0.20483	10.8305	0.42	0.608816	1	0	1
٤	عمان	0.57339	1.31476	0.25661	10.2112	0.62	0.633848	1	0	1
٥	قطر	0.80525	1.35874	0.237	11.2557	0.62	0.673584	1	0	1
٦	السعودية	0.52865	1.29469	0.32277	10.0322	0.86	0.532393	1	0	1
٧	الامارات	0.69568	1.15003	0.13643	10.7561	0.62	0.577276	1	0	1
٨	الجزائر	0.40218	1.22212	0.16002	9.0335	0.62	0.348215	1	0	2
٩	اذربيجان	0.26049	1.63542	0.13857	9.1975	0.62	0.32342	1	0	2
١٠	الغابون	0.34589	1.1268	0.10912	9.6209	0.62	0.397407	0	1	2
١١	ايران	0.316	0.36072	0	9.3681	0.74	0.319724	1	0	2
١٢	الاردن	0.50797	0.77202	0.25707	8.6682	0.62	0.543876	1	0	2
١٣	كازاخستان	0.30069	0.93107	0.11825	9.4003	0.62	0.375852	1	0	2
١٤	لبنان	0.3313	1.05225	0.18478	9.5453	0.32	0.367455	0	1	2
١٥	ليبيا	0.24603	1.24896	0.089	9.7284	1	0.304839	1	0	2
١٦	ماليزيا	0.52422	1.14029	0.13817	9.6279	0.34	0.602085	0	1	2
١٧	سورينام	0.41341	1.45074	0	8.9735	0.1	0.481826	0	1	2
١٨	تايلند	0.43108	1.15537	0.14488	9.0478	0.42	0.460858	0	1	2
١٩	تونس	0.47266	1.22558	0.17562	9.1511	0.72	0.522525	1	0	2

ت	البلدان	Y	X1	X2	X3	X4	X5	D1	D2	D.incom
٢٠	تركيا	0.50811	1.5312	0.16749	9.6696	0.2	0.520809	0	1	2
٢١	تركمانستان	0.21088	0	0.0949	9.0039	1	0.208983	1	0	2
٢٢	البانيا	0.40275	1.15354	0.09624	9.0631	0.2	0.412495	0	1	3
٢٣	الكاميرون	0.30208	1.16619	0.15779	7.7245	0.74	0.291269	1	0	3
٢٤	ساحل العاج	0.26896	1.14009	0.10276	7.5368	0.86	0.256413	1	0	3
٢٥	جيبوتي	0.43697	1.28534	0	7.7463	0.62	0.357039	1	0	3
٢٦	مصر	0.38712	1.73138	0.13162	8.7227	0.62	0.478207	1	0	3
٢٧	غويانا	0.38795	1.35936	0.16388	8.1427	0.14	0.404863	1	0	3
٢٨	اندونيسيا	0.3527	1.45591	0.097	8.3672	0.14	0.373989	0	1	3
٢٩	مالديف	0.37409	1.38245	0.167	9.0097	0.26	0.434979	0	1	3
٣٠	المغرب	0.46673	1.11478	0.21005	8.4515	0.42	0.462952	1	0	3
٣١	نيجيريا	0.29967	1.61432	0.01011	7.7694	0.34	0.258846	1	0	3
٣٢	باكستان	0.2775	1.80776	0.11212	7.8843	0.42	0.342886	0	1	3
٣٣	السنغال	0.36063	1.14541	0.10252	7.5628	0.2	0.418974	0	1	3
٣٤	السودان	0.23301	1.66305	0.10817	7.708	1	0.236008	1	0	3
٣٥	سوريا	0.29652	1.42178	0.14075	8.5663	0.86	0.391715	1	0	3
٣٦	اوزباكستان	0.24525	0	0.17424	8.023	1	0.22549	1	0	3
٣٧	افغانستان	0.17443	1.45474	0.25052	6.9869	0.74	0.120475	1	0	4
٣٨	بنجلاديش	0.30019	1.44607	0.0667	7.4077	0.26	0.346308	0	1	4
٣٩	غامبيا	0.38819	1.23367	0.09525	7.5495	0.52	0.397577	0	1	4
٤٠	بنين	0.34786	1.18607	0	7.3635	0.1	0.353701	0	1	4
٤١	بوركينا فاسو	0.42312	1.15041	0.01407	7.1376	0.32	0.457215	1	0	4
٤٢	افريقيا الوسطى	0.33127	1.23632	0.10829	6.6613	0.52	0.239616	1	0	4
٤٣	تشاد	0.23442	1.16783	0.15885	7.3005	0.86	0.199735	1	0	4
٤٤	غينيا	0.26063	2.36767	0.15032	6.9882	0.52	0.19881	1	0	4
٤٥	قرغيزستان	0.27717	0	0.22334	7.7163	0.52	0.241659	0	1	4
٤٦	مالي	0.3634	1.16168	0.11279	6.9764	0.14	0.407867	0	1	4
٤٧	موريتانيا	0.36165	1.32892	0.13126	9.5183	0.62	0.324876	1	0	4
٤٨	موزمبيق	0.42132	1.57247	0.12657	6.8149	0.26	0.399908	0	1	4
٤٩	النيجر	0.36592	1.17142	0.12373	6.5795	0.42	0.386348	1	0	4
٥٠	سيراليون	0.34764	1.63377	0.13542	6.7112	0.2	0.311927	0	1	4
٥١	طاجاكستان	0.25946	1.69874	0.29393	7.6719	0.62	0.260753	1	0	4
٥٢	توجو	0.30473	1.16459	0.10781	6.9072	0.42	0.315564	1	0	4
٥٣	اوغندا	0.32093	1.49972	0.13468	7.1491	0.42	0.419332	0	1	4

ملاحظة: تأسست منظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٦٩، وبلغ عدد البلدان المنضوية للمنظمة حتى عام ٢٠١٢ حوالي (٦٣) بلدا اسلاميا، كما رُفِضَ طلب الهند والفلبين للانضمام الى المنظمة.

الرقم القياسي للأنظمة بحسب تصنيف مجلة الاقتصادي العالمية للسنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١)

١. **D1: تعني بان النظام الحاكم للبلد المعني سلطوي(عسكري، ملكي، دكتاتوري، حزب الواحد).**
٢. **D2: تعني النظم الاخرى(هشة، ديمقراطية ناشئة، كاملة الديمقراطية).**

التصنيف المتبع في البحث يقوم على تقسيم البلدان الاسلامية على ثلاث مستويات من الدخل اعتمادا على تصنيف البنك الدولي لعام ٢٠١٢ وهو كالاتي:

١. **بلدان ذات الدخل المنخفض (٧٥٥)$ فأقل.**
٢. **بلدان متوسطة الدخل (٧٥٦-١٢٤٧٥)$.**
٣. **بلدان مرتفعة الدخل (١٢٤٧٦) $ فأكثر.**